



العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 227 February 2020

العدد 227 - شباط (فبراير) 2020

مكافحة الفساد خطوة وفصلية للهموذ والتتمية الاقتصاءية العربية



■ نمو التبادل التجاري العربي - اللاماني 3.2% في
2019
■ U.S. EXPORTS TO ARAB WORLD UP 4
PERCENT TO \$62.64 BILLION

■ أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد العربي ومتطلبات
الاحتواء
■ اقتصاد 2020: مخاطر سياسية وقلاقل اجتماعية
وانتشار "كورونا" القاتل

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفذها بالتعاون مع إيكونوميكا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجتك أكنت أكاديمياً أم باحثاً أم متخصصاً.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر
للأعمال



مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends



اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الإتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما يبسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

- تتمثل أهداف الإتحاد الرئيسية في الآتي:
- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الإتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس
الفخري
عدنان القصار

الرئيس
محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية الصناعية اليمنية



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
محمد ثاني مرشد الرميثي
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



العين نائل
رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن



عجلان بن عبد
العزيز العجلان
رئيس مجلس
الغرف السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



عبد القادر قوري
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال



محمد غسان
القلاع
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



هاشم صلاح مطر
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية



قيس اليوسف
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان



محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



علي ثنيان الغانم
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



أحمد باب ولد أعلى
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



عمر مورو
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية



شاهين علي شاهين
الأمين العام المساعد



خالد محمد حنفي
الأمين العام



المعرفة.. بوابة تقدم المجتمعات العربية!!



الاقتصادات الريعية نحو اقتصادات المعرفة، لا بدّ من وضع خطط متناسقة للبنية التحتية العربية، وذلك في ما يتعلق بشبكات الاتصال، والاعتماد على تكنولوجيا مستقلة وموارد بشرية قادرة على التركيب والتشغيل والصيانة العربية المتبادلة، مع الاهتمام بتحقيق درجة أعلى من الأمان المعلوماتي والشبكي، وتفعيل مبادرات المؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المدني لإنشاء مواقع معرفية.

كما لا بدّ من إنشاء مواقع ومسارات للابتكار وحاضناته ودعم المبتكرين وتسويق مبدعاتهم في إطار الاقتصاد المعرفي وقوانين حماية الملكية الفكرية، ووضع آليات عمل لبراءات الاختراع وتسجيلها بوزارات الصناعة.

إلى جانب ذلك ينبغي بلورة وعي عربي لاستيعاب أسس ثورة المعلومات والاتصالات، وصوغ سياسات وطنية نابعة من الواقع، تعتمد على الطاقات والإمكانات المتوفرة بهدف التقدم وبخطوات ثابتة عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي التقني، وبما يحقق نقل التقنية وتوطينها على المدى البعيد بدلاً من استيرادها. كما لا بدّ من بناء المعرفة الجديدة من خلال الاهتمام بالبحوث الأساسية، وزيادة الإنفاق المخصص لنشاطات البحث والتطوير، ونقل التقنية وتوطينها، والتركيز على تحقيق التكامل بين الجامعات والمعاهد المتخصصة، ومراكز البحوث، والمؤسسات، والتي تُعد مراكز لتوليد المعرفة والحصول على التقنية.

وعلى كبلان عربية، إدخال مقررات الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية والأكاديمية، وربط مخرجات التعليم والتدريب بحاجة سوق العمل. هذا بالإضافة إلى ضرورة تبني الرؤية الاستراتيجية التي قدمها تقرير التنمية الإنسانية الثاني لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية، والتي تتلخص في إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح، والنشر الكامل لتعليم راقى النوعية مع إيلاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي وللتعلم المستمر مدى الحياة. وكذلك توطيد العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية، بالإضافة إلى التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية.

في المحصلة، يمكن الجزم بأن كل هذه الخطوات كفيلة بأن تمكن البلدان العربية من بناء اقتصادات ومجتمعات معرفية متميزة.

محمد عبده سعيد

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

لا شك أنّ المساهمة العربية في اقتصادات المعرفة والتنمية المستدامة، وتأسيس مجتمع معرفي عربي قادر على المنافسة، لا يميز سوى عبر بوابة تشجيع الابتكار والبحث العلمي ودعم مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية في مختلف الأقطار العربية،

بالإضافة إلى العمل على التشبيك بين مختلف هذه المراكز، والسهل على انفتاحها وتفاعلها مع التجارب المتقدمة، من أجل أن تعم الفائدة الجميع. وفي هذا الإطار، تمثل المعرفة الصفة الأساسية المميزة للمجتمع الإنساني، إذ من خلالها تحققت تحولات عميقة مست وغطت تقريباً كل مناحي الحياة، فالمعرفة وبلا ريب هي أحد المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع على حد سواء، حيث أضحت في هذا الاقتصاد الصاعد الجديد المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية بإضافتها قيمة هائلة إلى المنتجات الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاجية والطلب على التقنيات والأفكار الجديدة، وقد واكبت هذه المنتجات فعلياً التغيرات الثورية في كل الأسواق والقطاعات.

توضح تقارير ودراسات وإحصائيات عديدة أنّ الوطن العربي يمتلك كلّ مقومات التنمية المستدامة، من طاقات بشرية وقدرات وكفاءات علمية متميزة. كما يمتلك أيضاً كل المقومات والمتطلبات المادية والموارد الطبيعية، الكفيلة بتحقيق تطور علمي واقتصادي يليق بالشعوب العربية، وتمكنها من استعادة مكانتها ودورها الريادي في توجيه المسيرة الإنسانية نحو الخير للجميع.

لكن على الرغم من كل ذلك، ينبغي التشديد على أنّه لا يمكن بناء مجتمع فكري عربي دون أن يتمّ تعزيز قطاع البحث العلمي والتطوير، خصوصاً في المجال البيئي والطاقة المتجددة والاستثمار في الموارد البشرية والعمل على التطوير المستمر للنظام التعليمي العام والتعليم التقني ووجود السياسات والاستراتيجيات التعليمية وبناء الثقافة الصحيحة المجتمعية، إضافة إلى الانفتاح المجتمعي على المجتمعات الدولية.

ومن أجل الارتقاء والانتقال باقتصادات الأقطار العربية من

نمو التبادل التجاري العربي -
النهائي 3.2% في 2019



اقتصاد 2020: مخاطر
سياسية وقلقل اجتماعية
وانتشار "كورونا" القاتل



أثر التغيرات المناخية على
الاقتصاد العربي ومتطلبات
الاحتواء



مكافحة الفساد خطوة
مفصلية للنهوض والتنمية
الاقتصادية العربية



فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

مكافحة الفساد خطوة مفصلية للنهوض
والتنمية الاقتصادية العربية

9

اقتصاد عالمي

الاقتصاد العالمي في 2020: مخاطر سياسية
وقلقل اجتماعية وانتشار "كورونا" القاتل

42

غرف مشتركة

نمو التبادل التجاري العربي - النهائي 3.2%
في 2019

50

اقتصاد عربي

أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد العربي
ومتطلبات الاحتواء

23



العدد 227 - شباط (فبراير) 2020
Issue No. 227 February 2020

العمران العربي

تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

طباعة: شهرص للطباعة والنشر

U.S. Exports to Arab
World Up 4 Percent to
\$62.64 Billion



66

UAC delegation at
EUROCHAMBRES
office in Vienna



62

57

أخبار

JOINT CHAMBERS:

- UAC DELEGATION AT EUROCHAMBRES OFFICE IN VIENNA 62
- U.S. EXPORTS TO ARAB WORLD UP 4 PERCENT TO \$62.64 BILLION 66

SPENDING IS EARNING



FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding! Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App. Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

☎ 1244     



FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

مكافحة الفساد خطوة وفصلية للنهوض والتنمية الاقتصادية العربية

الدكتور علي حدادة

إشراف: دائرة البحوث الاقتصادية - اتحاد الغرف العربية



لقد أدرك المجتمع العالمي أنّ الفساد يشكّل عقبةً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل كامل، ولذلك شهدت السنوات الأخيرة تصعيداً في الجهود لمكافحة الفساد. ففي نيسان 2021، ستعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية لمكافحة الفساد، تنظر خلالها في التحديات والتدابير الرامية إلى كبح الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي بهذا الشأن. فالفساد الإداري هو ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية توجد في جميع دول العالم، وإن اختلفت مدى خطورتها من دولة لأخرى. وتمثل هذه الظاهرة إحدى القضايا الكبرى التي تحتل اهتمام المواطنين في جميع دول العالم، وتشكّل أحد أبرز وأخطر المشكلات، لما لها من قدرة على انتهاك للقيم والمعايير الأخلاقية من جهة، ولما تسببه من مخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها من جهة أخرى، وهذا ما يهدد مؤسسات الديمقراطية والعدالة ويعرض برامج التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر.

وفي نجاح خطط التنمية وبلوغها أهدافها. فالتنمية لها دور فعال في تقدم المجتمعات ونهوضها من خلال التركيز على الإنسان كمحور وهدف أساسي للتنمية والاهتمام بصحته والرفع من قدرته المعرفية وتوفير نصيب كافي من الدخل يضمن له حياة كريمة، وكلها عوامل تساعد على الإبداع والتطور، مما يؤثر بشكل مباشر على التنمية في مختلف ميادينها.

في العالم العربي، فإن موضوع الفساد لم يعد من الأمور المستغربة عند المواطنين، فالبلاد، وبحسب تقارير رسمية، وحتى عالمية، تقع في مستنقع فاسدٍ بسبب سيطرة رموز نافذة أو قريبة من السلطات ومحسوبة عليها على مرافق الدول وإدارتها بطرق مخالفة للقوانين، ناهيك عن مئات قضايا الرشاوى والفساد، والتهرب الضريبي. وبالتالي، فإنّ رسم طريق لمكافحة الفساد، يعتبر مهمة قانونية وأخلاقية وطنية، تسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان،

أولاً - الإطار النظري لظاهرة الفساد

- للعمل، وبالتالي ممارسة كل ما يتعارض مع هذه وتلك.
- استغلال المنصب العام لغايات شخصية أو لتحقيق مكاسب خاصة قد تكون رشوةً أو ابتزازاً أو غيره.
- سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب شخصية.
- إساءة استعمال السلطة لتحقيق منافع ومكاسب خاصة، وذلك باستغلال السلطة الممنوحة، سواء كانت في القطاع العام أو الخاص، لتحقيق مكاسب شخصية، ولا يُشترط فيها أن تكون لمصلحة الفاسد الخاصة؛ بل تكون لأحد أفراد عائلته أو لقریب أو صديق أو لمؤسسة أو حزب أو منظمة أو مليشيا يتعاطف معها.

ب. خصائص الفساد ومستوياته

قبل البدء بشرح خصائص ومستويات الفساد تجدر الإشارة إلى التفرقة بين نوعين من الفساد. فهناك ما يسمى "الفساد الأكبر"، وهو الذي يرتكبه رؤساء الدول والحكومات والوزراء، ومن في حكمهم من موظفين كبار، بمبالغ كبيرة من الأموال العامة، ويقع غالباً فيما تجريه الدولة من مناقصات أو مزايدات. أما الفساد الأصغر، فهو فساد الموظفين الصغار في القطاعات المختلفة بمبالغ صغيرة تؤخذ من أموال المواطنين الخاصة، وليس من أموال القطاع العام.

1. خصائص الفساد:

- (1) عمومية الفساد: فهو أحد الظواهر الاقتصادية الحديثة التي يمكن رصدها في كافة المجتمعات، أيّاً كان موقعها الجغرافي أو التاريخي، وأياً كانت درجة نموّها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.
- (2) ارتباطه بالتحديث: هنالك علاقة طردية واضحة تربط ما بين التحديث والفساد، فنشأة الفساد ترتبط بالتحديث الاجتماعي والاقتصادي السريع الذي يغيّر القيم الأساسية للمجتمع.

2. أنواع الفساد:

- (1) من حيث انتشاره:
 - فساد دولي: ويقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل العالم ككل في مختلف بلاد العالم.
 - فساد محلي: وهو ما ينتشر داخل البلد الواحد.

يعدّ الفساد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار تأخذ أبعاداً متعدّدة تتداخل فيها عوامل مختلفة، ويعتبر أهم أسباب الضعف الاقتصادي والمالي والاجتماعي للدول. فالفساد، وبسبب زيادة حجمه واتساع دائرته وتطوّر آلياته بفعل العولمة، أصبح يهدّد مسيرة النموّ والتنمية من خلال سوء استخدام الأموال العامة وخفض كفاءة وفعالية استخدامها، بالإضافة إلى الأثر السلبي على العدالة التوزيعية والمصلحة العامة وعلى قدرة أجهزة الدولة في أداء مهامها ودورها التنموي. ولقد أصبح الفساد من أهم المشاكل التي تواجه مخططي وصناع السياسات الاقتصادية، وتعاني منه كلّ الدول النامية والمتقدّمة على حد سواء، وإن اختلف حجمه وآثاره.

والفساد كمصطلح يُعطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والإدارية المشبوهة والمريبة والأعمال والتصرفات غير الشرعية، لذلك هو ظاهرة معقّدة تنتشعب أسبابها وتتنوع آثارها، وتشمل أنواعاً مختلفة كالرشوة، والاختلاس، واستغلال النفوذ، والابتزاز، وهدر المال العام، وتوظيف الأموال العامّة لغير ما خصّصت له (للمصلحة الشخصية أو لصالح جماعة معينة)، والتهرّب الضريبي، والواسطة، وتسريب المعلومات، وتفضيل الأقارب والمقرّبين في العقود أو التعيينات في الوظائف، والحصول على نسب مقابل إحالة العقود أو المناقصات.

أ. تعريف الفساد وأنواعه

- لا يوجد توافق على تعريف محدد للفساد، ومن أبرز التعاريف المتداولة:
- إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص.
 - إساءة استعمال الموارد العامة للفائدة الخاصة.
 - استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة، ويشمل جميع أنواع رشوى المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين.
 - الانحراف بالسلطة الممنوحة عما قصد من إعطائها لتحقيق مكاسب غير مشروعة.
 - الخروج عن القواعد الأخلاقية الصحيحة وغياب أو تعييب الضوابط التي يجب أن تحكم السلوك، ومخالفة الشروط الموضوعية



(2) من حيث مظهره:

- الاستثمار الطفيلي الذي يقوم بنقل الثروة من أصحابها إلى أفراد آخرين بدلاً من توزيعها على أفراد المجتمع.
- الفساد البيئي: كظاهرة القطع الجائر للغابات، ورمي النفايات الناتجة عن التصنيع...
- الفساد الأخلاقي: ويتعلق بمسلك الموظف الشخصي وتصرفاته كإنسان.

(3) من حيث التنظيم:

- الفساد السوقي (المنظم): ويقوم على الاستغلال المنظم للمركز الوظيفي بأن يُنظم الفاسدون أنفسهم باتِّباع سياسة وخطط معينة لاستجلاب عائدات عملياتهم الفاسدة، وهو فساد يُمارسه عدد من الموظَّفين الفاسدين في ظل استراتيجية معينة يتفق عليها صراحة أو ضمناً.
- الفساد غير المنظم: وهو الذي يُمارسه الموظف منفرداً دون اتفاق مع فاسدين آخرين من الموظَّفين.

ج. آثار الفساد على التنمية الاقتصادية

أظهر الوضع الاقتصادي للعالم خلال السنوات الأخيرة أن مسار التنمية اتخذ منحى غير متوقع. فاقتصاديات جميع الدول أصبحت

- الفساد السياسي: ويعرف بأنه مخالفة القواعد والأحكام التي تُنظّم العمل السياسي في الدولة. حيث يقوم القابضون على القرار السياسي باستعمال سلطاتهم ونفوذهم لتوطيد مكانتهم وتعزيز ثروتهم بتفصيل السياسات والأولويات والتشريعات على قياسهم ولمصلحتهم.
- الفساد الإداري: والمقصود بذلك المخالفات التي تصدر من الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته، والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل وحسن انتظامه؛ إذ إنه يتمثل في ممارسة المعاملات الفاسدة في الإدارة، وقد يأخذ شكل تبادل مبالغ نقدية أو منافع ثانوية، كدفع الرشى لترويج أو تسريع بعض المعاملات وتوظيف الأقارب والأصدقاء في مراكز غير قيادية، وهو أقل خطراً من السياسي، إلا أن عدد عملياته كبيرة جداً قياساً إلى عدد عمليات الفساد السياسي الكبير، فقد يقع في اليوم الواحد آلاف المرات، ومن عدد كبير من الموظَّفين أو المواطنين.
- الفساد المالي: وهو مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظّم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، وينقسم إلى فساد يتعلّق بالمال العام، وآخر يتعلّق بأموال المواطنين.

- الفساد الاقتصادي: وهو ذلك الفساد الذي يتعلّق بالتنمية الاقتصادية وله تأثير سلبي يظهر على كفاءة الإنتاج عند غياب عنصر المنافسة؛ مما يؤدي للتحريف وعدم الفاعلية، وهو نوع من

- انخفاض في فعالية المساعدات.
- تعرّض الدول إلى أزمات نقدية.
- ارتفاع معدّلات الفقر.
- فقدان شرعية الحكومات وخسارة الثقة العامة.
- هروب الاستثمارات.
- استنزاف الموارد الطبيعيّة وتدمير الأنظمة البيئيّة.
- بطء النمو الاقتصادي وتحويل إنفاق الحكومات من الأنشطة الأكثر إنتاجية إلى الأنشطة الأقل إنتاجية.

2. هل من آثار إيجابية للفساد على التنمية الاقتصادية:

إنّ عدم وجود الفساد لا يمكن أن يتحقّق إلّا في ظل النموذج المثالي لمجتمع ما، وهذا المجتمع غير موجود. وبالتالي، فإنّ البعض يعتقد بأنّ الفساد ذاته لا يضرّ المجتمع دائماً، ولا يكون معرقلاً للتنمية الاقتصادية، ولا سيما إذا كان الفساد يشتري في دولة تسود فيها البيروقراطية والموظفون الإداريون غير الكفوئين أو إذا كان حكم القانون فيها ضعيفاً، لأنّ وجود مستوى معين من الفساد في بعض الحالات لا يمثّل عائقاً، بل على العكس قد يُسهم في تحقيق بعض المزايا الإيجابية على مستوى التنمية الاقتصادية، مثل:

- إسهام الفساد في تقادي الضوابط التنظيمية المرهقة والجهد القانوني والإداري المصاحب لنشأة الاستثمار.
- مساعدة الرشاوي التي تُدفع من قبل المستثمرين في التغلب على الحواجز والعوائق التي تضعها بعض الدول أمام التجارة الدولية.
- مساهمة الرشوة في فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي.
- المساهمة في توفير فرص العمل وتنشيط الحركة التجارية.
- خلق نوع من التنافس بين الشركات، إذ سيتم استبعاد الشركات الأصغر غير القادرة على دفع الرشى الضخمة، وستبقى الشركات القادرة على ذلك، وهي الأكبر والأكفأ والأقوى، وهي أفضل للدولة من حيث التعامل.
- التخفيف من العبء الضريبي على الوحدات الاقتصادية، الأمر الذي يُشجع النمو الاقتصادي؛ وذلك لأنّ الحكومة لن تكون في ظل وجود الرشاوي والفساد بحاجة إلى زيادة الضرائب لتمويل الزيادة في رواتب الموظفين.
- رفع المستوى المعيشي للموظفين ذوي الدخل المنخفضة.

مرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً من خلال التدفق الحر لرأس المال الدولي والاقتصاديات الرقمية والتجارة الإلكترونية والإنترنت. ولكن صاحب هذا الارتباط تنامي معدلات الفساد، والذي تحول إلى مشكلة عالمية تعاني منها الدول الصناعية الكبرى، كما تعاني منها على نحو أكبر كل من الاقتصادات النامية والانتقالية.

ويعتبر الفساد تكلفة ضائعة على الدولة، وهو مرض قاتل وشديد الانتشار يدمر منظومة القيم الإيجابية في المجتمع. فالتنمية تعتمد على تعزيز منظومة القيم الإيجابية لدى الإنسان، وتتطلب شفافية عالية لمسارها، كما تتطلب استدامتها أن توزع منافعها بعدالة بين كل فئات جيلها والأجيال اللاحقة. والتنمية تتطلب وعياً بضرورة الإبقاء على تنافسية الاقتصاد عالية، وذلك يعني الارتباط الوثيق بين جهد العامل ومكافأته، ويعني التوازن بين المخاطر التي يتحملها رأس المال والعائد على الاستثمار، كما يعني الحد من تضخم أسعار عوامل الإنتاج الأخرى.

إنّ أيّ مشروع تنموية، وضمن أية مدرسة فكرية، يمكن من الناحية النظرية أن ينجح، ويتحول النجاح إلى واقع إذا كانت ظروف الزمن والبلد مناسبة لتطبيقات تلك الرؤية. ولكن، من المؤكد، أن أفضل الرؤى وتحت أكثر الظروف مناسبة، سوف تفشل إذا اقترن مشروع التنمية بالفساد.

1. كيف يعرقل الفساد مسار التنمية؟

إنّ حجم الفساد يمنع الاقتصاديات من مواجهة تحديات التنمية، ويعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية، ويضعف الأداء الاقتصادي، ويقلل الثقة بالنظامين القانوني والقضائي، كما يعيق القدرة على الاحتفاظ بموظفين ذوي كفاءة عالية، ويتسبب بهدر الموارد والأموال. وتشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن كلفة الفساد تساوي أكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بالإضافة إلى أنّ أكثر من تريليون دولار يتم دفعها حول العالم سنوياً على شكل رشاوي، وفق البنك الدولي. وقد أصبح الفساد من أبرز معوقات تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالفساد يساهم في ضياع هذا الحق ويحرم الأفراد من التمتع بالحريات والعدالة وضمان مستقبل الأجيال القادمة، كما يقصدها عن صياغة السياسات ومختلف الخطط التنموية والمشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بمستقبلها. ويمكن تلخيص الآثار الناجمة عن الفساد بما يلي:



- وليس صحيحاً القول إنَّ الفساد يرفع الحواجز أمام التجارة الدولية، بل على العكس سيكون سبباً رئيساً في نفور الاستثمارات الأجنبية؛ إذ يتسبب في زيادة العبء والكلفة على الشركات الأجنبية الراغبة بالاستثمار.

- تحقيق نوع من التماسك السياسي، وذلك لأنه يوفر للأحزاب والجماعات السياسية الموارد المالية اللازمة التي تمكّنها من البقاء والاستمرار.

ثانياً - الفساد في العالم العربي: واقعه وأثاره

أطلق مؤشر مدركات الفساد سنة 1995 ليصبح إحدى أهم الإصدارات البحثية لمنظمة الشفافية الدولية وأبرز المؤشرات العالمية لانتشار الفساد في القطاع العام. ويعطي المؤشر لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لانتشار الفساد من خلال ترتيب الدول والأقاليم في مختلف أنحاء العالم. وقامت منظمة الشفافية الدولية سنة 2012 بمراجعة منهجيتها في إعداد المؤشر للسماح بمقارنة الدرجات من سنة إلى أخرى.

أ. ترتيب دول العالم العربي في مؤشر الفساد 2018

بحسب ما جاء في تقرير منظمة الشفافية السنوي لعام 2018 الخاص بمؤشر مدركات الفساد، فإنَّ الدول العربية جاءت في ذيل الترتيب، لأنها لم تتخذ خطوات جديدة في محاربة الفساد. فقد احتلت الصومال المركز الأخير (180)، وجاءت كلٌّ من سوريا واليمن في المركز (178)، فيما احتلت الإمارات المركز (23) لتكون بذلك أقلَّ الدول العربية فساداً. وفي ما يلي جدول يوضح ترتيب الدول العربية عالمياً وعربياً.

لكن رغم وجود بعض الحقائق في هذه الأفكار إلا أنَّ هذا لا يعني أنَّ الفساد يجب أن يكون مشرعاً وبالتالي يمكن دحض ما سبق بالدلائل التالية:

- إنَّ الضوابط الإدارية الجامدة ينبغي إعادة النظر فيها وتعديلها بما يصبُّ في خدمة التنمية عوضاً عن ترك الأمور لفتح الباب أمام الفساد.

- الفساد هو أحد أسباب الإفراط في الجمود والبيروقراطية، إذ سيتفكَّن بعض الموظفين في وضع المزيد من العراقيل بغية الحصول على المزيد من الرشى والعمولات.

- إنَّ القول بأنَّ الفساد يخلق نوعاً من التنافس بين الشركات وأنه سيبقي على الشركات الأكبر والأكفأ هو قولٌ مردودٌ، إذ ليس من الضروري أنَّ هذه الشركات هي التي ستقدِّم على دفع الرشى بل قد تفعل ذلك الشركات غير الكفوءة.

- إنَّ الفساد سببٌ لإحباط المشاريع الإنتاجية الأكثر جودةً وكفايةً.

- إنَّ متعاطي الفساد هم فئةٌ من الموظفين وليس جميعهم ما يعني أنَّ الفساد سيفضي إلى سوء توزيع الدخل، إذ سيستأثر بهذه المنافع - غير المشروعة - الموظفون الفاسدون دون غيرهم من الموظفين النزاهيين.

ويشير التقرير إلى تراجع الدول العربية في ما يتعلق بإجراءات مكافحة الفساد، علماً أنّ 14% من هذه الدول حققت أعلى من المعدّل (الإمارات وقطر وعمان). وتدل تلك المؤشرات على استمرار الفساد وآثاره السلبية في غالبية البلدان العربية، وعدم نجاح آليات مكافحته. ويعود السبب الأساسي لذلك إلى شعور المتورطين في أعمال الفساد في المجتمعات العربية بدرجة عالية من الأمن والأمان، في ظل عدم كفاية الأنظمة الرقابية، وعدم التحديد الدقيق لصلاحيات كبار الموظفين العموميين. ويضاف إلى ذلك عدم القدرة على تقدير المخاطر بطريقة صحيحة، وضعف نظم الحوكمة والمعايير الأخلاقية، وعدم تفعيل آليات المساءلة، في ظل تراجع معايير الكفاءة والنزاهة في اختيار شاغلي الوظائف العليا.

ب. آثار الفساد على الاقتصاديات العربية وتكاليفه الاقتصادية والاجتماعية

لقد قدّرت التقارير الدوليّة أنّ فاتورة الفساد في المنطقة العربية تصل تقريباً إلى أكثر من 60 مليار دولار سنوياً، وأنّ 36% من سكان العالم العربي اضطروا لدفع رشوة إلى موظفين حكوميين على اختلاف مناصبهم. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ نصيب العالم العربي من غسل الأموال وتهريبها يقدر بنحو 25 مليار دولار سنوياً.

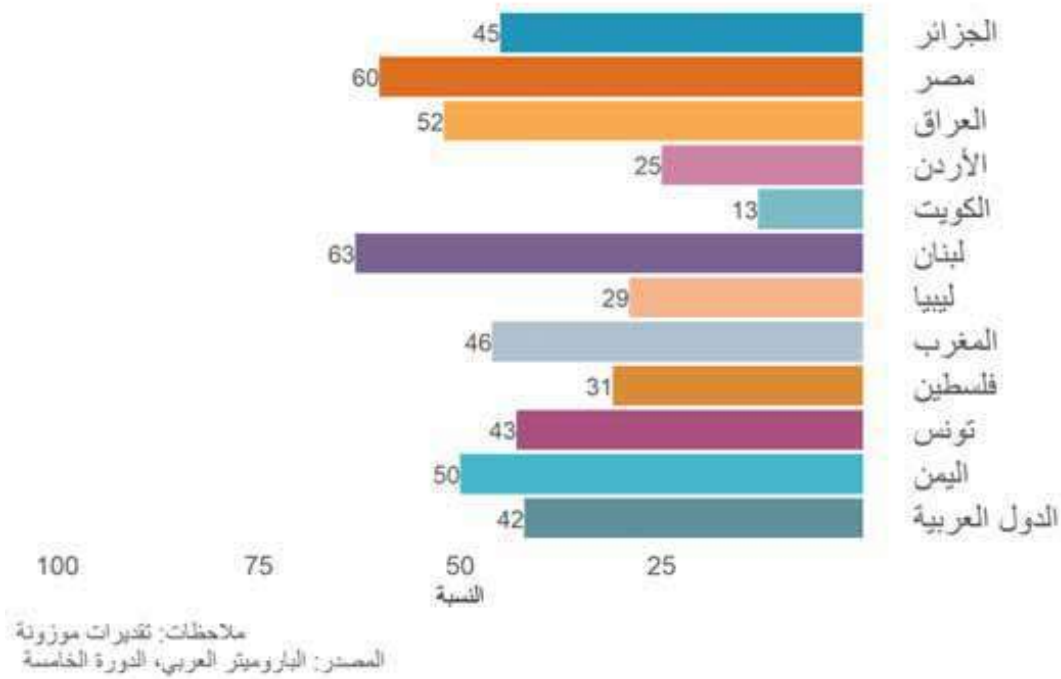
وتعاني الدول العربية من الفساد المستشري في كلّ المجالات والقطاعات وعلى كلّ المستويات، ويعتبر هذا الفساد المسبب الرئيسي لحالات الضعف والتخلف الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول. فحالات الفساد المتفشية في الهياكل السياسية والاقتصادية تظهر نتائجها في تعطل الحياة اليومية عند الشعوب العربيّة (أزمة النفايات في لبنان، وأزمة الخبز والوقود في السودان، ونقص فرص العمل والخدمات الأساسية في العراق...). وقد ارتفعت أعداد المصححين بوجود فساد كبير أو متوسط المدى بمؤسسات الدولة من 78% عام 2010 إلى 84% عام 2019. وحسب دراسات "الباروميتر العربي" الخاصة بالفساد في الدول العربيّة، يبرز الفساد باعتباره إحدى العقبات الأساسيّة والخطيرة التي تواجه المنطقة، إذ يعدّ من بين أهم المشكلات في عام 2019. وصرح 17% من

الدولة	الترتيب العالمي	المؤشر
الإمارات	23	70
قطر	33	62
عمان	53	52
الأردن - السعودية	58	49
المغرب - تونس	73	43
الكويت	78	41
البحرين	99	36
الجزائر - مصر	105	35
جيبوتي	124	31
لبنان	138	28
جزر القمر - موريتانيا	144	27
العراق	168	18
ليبيا	170	17
السودان	172	16
اليمن	176	14
سوريا	178	13
الصومال	180	10

تقديم الخدمات الأساسية أو نقصها، من بين الآثار الأوضح والأبرز للفساد، لا سيما فيما يتعلق بمجالي التعليم وخدمات الرعاية الصحية.

المواطنون العرب بأن الفساد هو أهم تحد يواجه بلدانهم، في حين ذكره 19% في المرتبة الثانية على قائمة أهم الأسباب. ويعد سوء

دفع رشوة مقابل الحصول على خدمات تعليم أفضل % من يقولون ضرورة لل غاية أو ضرورة الى حد ما



بدأت بخطوات إيجابية في هذا الاتجاه. ولا يحتاج التدقيق بالأرقام للخروج بقناعة واضحة تفيد أن الفساد أصبح وسما وعلامة معروفة لدول العالم العربي. ويمكن أن نستنتج أيضاً، أن غياب قواعد الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة عن العالم العربي، باستثناءات نادرة جداً، من الأسباب الأساسية لنقشي الفساد. كما أن الحروب والانقلابات العسكرية وفقدان الاستقرار والأوضاع الأمنية، وتهميش مشاركة المواطنين، وغياب الحوكمة الرشيدة، وفقدان الهياكل الديمقراطية، وغياب أدوات الرقابة أو ضعفها، بالإضافة إلى ضعف المجتمع المدني، والانتقاص من استقلالية وسائل الإعلام والسلطة القضائية، كلها عوامل تغذي وتكرس حالة الفساد وتشكل عائقاً أمام أي محاولة لمحاربتة.

والمشكلة أن الفساد في العالم العربي أصبح ثقافة، وهذه الثقافة ليست حصراً بالسلطة الحاكمة، وإنما تمتد للناس الذين لا يرون في الوساطة فساداً، ولا يجدون ضيراً بالضرب بمفهوم تكافؤ الفرص بالتعيينات إذا كانت لأبنائهم أو أقرباء لهم أو من عشيرتهم أو

بالنتيجة، نستطيع القول أن الفساد يعتبر التحدي الرئيس في المنطقة العربية، فالعديد من الحكومات العربية تتأثر سياساتها وتحدد ميزانياتها ومصاريف أموالها بنفوذ شخصيات تعمل على مصالحها الشخصية على حساب المواطنين. وبدون إرادة سياسية تعمل على مكافحة الفساد، فإن هذه الدول تجهض حقوق شعوبها.

ج. التحديات التي تواجه سياسات مكافحة الفساد

يستنتج من الإحصائيات المتوفرة أن كلفة الفساد في العالم العربي تبلغ 3% من الناتج المحلي الإجمالي (90 مليار دولار سنوياً). وهذه الأموال "المسروقة أو المنهوبة"، التي تذهب لحسابات وجيوب زعماء ورجال أعمال، كقيلة بتضييق الفجوة الطبقة المتنامية في هذه البلدان، وبمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة المتفاقمات وتندران بكوارث لا حدود لها. وأصبح القضاء على الفساد أولوية وطنية وهدف من أهداف التنمية المستدامة، علماً أن بعض الدول العربية



المصفاة الرابعة وداو كميكال ومشروع حقول الشمال). لذلك نشأت في الكويت تشريعات حمائية الغرض منها التشنيد إلى حدود المبالغة أحياناً في ضوابط تلزيم وتنفيذ أي مشروع.

لبنان:

يعدّ لبنان من أكثر دول العالم التي تعاني من الفساد وعلى كلّ المستويات والقطاعات، ومن نتائج هذا الفساد نستطيع ذكر:

- ارتفاع الدين العام مقارنة بحجم الاقتصاد، وبحسب معهد التمويل الدولي، إلى أكثر من 102.3% من الناتج المحلي الإجمالي.
- بلغت مديونيات الشركات المالية 149.2% من الناتج المحلي الإجمالي.
- تراجعت معدلات نمو الاقتصاد اللبناني بشكل ملفت منذ عام 2011 إلى 0.9% فقط، مقابل 8% في 2010 و2.5% في 2017.

ويقدّر حجم الأموال التي وقعت بشكل مباشر ضحية الفساد في لبنان بنحو 50 إلى 60 مليار دولار خلال السنوات العشر الماضية، أي ما يعادل نحو 70% من مجمل الدين العام. وقد أدى تراكم

طائفتهم أو حزبهم السياسي، فالمحاصصة تصبح حقاً وليس فساداً، والسلطة تتركس هذه الظواهر وتغذيها حتى يفض النظر عن فسادها الكبير. وسنعمد في هذا القسم إلى تبيان بعض جوانب مكافحة الفساد أو استفحاله في بعض الدول العربية.

الإمارات:

أكثر ما تعاني منه الإمارات هو موضوع "غسل الأموال"، إذ هناك تصوراً سائداً بين بعض المستثمرين الأجانب بأنها أصبحت بؤرة للأموال غير المشروعة بسبب ما لديها من مناطق تجارة حرة. ولذلك أعلنت وحدة المعلومات المالية في مصرف الإمارات المركزي عن إطلاق برنامج الإبلاغ الجديد (goAML)، الذي طوره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتسهيل تلقي البيانات عن المعاملات المشبوهة وفحصها ودراستها.

الكويت:

تعاني الكويت إجمالاً من استخدام تلزيم المشاريع كوسيلة للإثراء غير المشروع، مما خلق شكاً في كل ما تقدمه أو تشرف على تنفيذه الحكومة. وخلق الشك الكبير في مقاومة كل مشروع حكومي (مثل

تغييرات جذرية في هيئة مكافحة الفساد شملت:

- إلغاء حصانة المسؤولين أمام المساءلة.
- مساءلة عوائل المسؤولين والتحقيق في الحسابات المصرفية، وجرد جميع ممتلكاتهم.

وتتلخّص تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد بالعناصر أو الخطوات التالية:

1 - للحصول على مصداقية حقيقية حققت هيئة مكافحة الفساد مع الرئيس نفسه ومع أفراد أسرته، ثم نشطت في التحقيق مع الوزراء وجميع مسؤولي الدولة واعتقلت بعضهم.

2 - تفعيل قانون "من أين لك هذا" الذي يسمح بمراجعة مستويات معيشة الموظفين ممن يعيشون خارج حدود إمكانياتهم، أو لديهم ممتلكات وأموال تحت تصرفهم لم يكن في مقدورهم الحصول عليها من مرتباتهم، كدليل على الرشوة.

3 - حسّنت الحكومة رواتب الموظفين، واتبعت سياسة تقوم على جعل رواتب الموظفين الحكوميين هي الأعلى في المجتمع، وقد أدّى ارتفاع الرواتب إلى جذب القطاع العام لأفضل المتخصصين بعيداً عن المحاباة والمحسوبية. وحينما بدأت البلاد في الانتعاش الاقتصادي السريع، بدأت أجور القطاع الخاص بالارتفاع، وما كان من الحكومة إلا زيادة مرتبات موظفيها، حيث تلقى الموظفون المدنيون والقضاة رواتب تعادل مرتبات كبار المديرين في الشركات الرائدة.

4 - استعانت الحكومة بالإعلام في كشف الحالات المشبوهة عبر تشكيل وسائل إعلام مستقلة وموضوعية تغطي جميع حالات الفساد التي عُثِرَ عليها أو التي غفلت عنها. وصارت الصحف ووسائل الإعلام الأخرى تبحث عن ضابط شرطة يحصل على الرشوة، أو موظف مدني يعرقل شؤون المواطنين من أجل الرشوة ليكونوا في الصفحة الأولى.

ونتيجة تلك السياسات، تحوّلت سنغافورة من دولة فاشلة بحالة سيئة دون موارد طبيعية إلى واحدة من الاقتصادات الرائدة في العالم في أقلّ من 40 عاماً.

الديون وأقساطها وضعف النمو الاقتصادي ومستوى الخدمات العامة إلى تردي مستوى معيشة اللبنانيين وإيصال البلاد إلى حافة الإفلاس.

تونس:

وافق البرلمان التونسي على قانون يهدف لمكافحة الكسب غير المشروع في خطوة تمنح الحكومة مزيداً من الفاعلية في جهودها لمحاربة الفساد المتفشى في البلاد. ويعتبر هذا القانون "ثورة" لأنه سيسمح للمجتمع بالتدقيق في الثروات مجهولة المصدر والتي اكتسبت بطرق غير قانونية، كما أنه سيساهم في جهود مكافحة الفساد وضمان الشفافية والحفاظ على المال العام. ومؤخراً صادرت الحكومة الممتلكات وجمدت حسابات مصرفية لنحو 20 من رجال الأعمال البارزين الذين تم اعتقالهم للاشتباه في تورطهم في الفساد في حملة حكومية لم يسبق لها مثيل على الكسب غير المشروع. وصرّحت هيئة مكافحة الفساد المستقلة أنّ الفساد لا يزال مستشرياً على نطاق واسع في كل قطاعات الدولة، بما في ذلك الأمن والصفقات العمومية والصحة والجمارك، وأضافت أن الفساد يكلف الدولة خسارة مليارات الدولارات ويهدد بنسف الانتقال الديمقراطي في البلاد.

ثالثاً - مرتكزات مكافحة الفساد في العالم العربي

أ. السياسات المقترحة لعلاج ظاهرة الفساد - تجارب دولية

لكي نتكلّم عن السياسات الممكنة لمعالجة الفساد في الدول العربية يكفي نظرة سريعة على تجربة بارزة في العالم من حيث مكافحة الفساد وهي تجربة "سنغافورة". وتكمن أهمية هذه التجربة في أنّ سنغافورة تشبه إلى حدّ بعيد تركيبة وهيكل أكثرية الدول العربية.

فحين نراجع تصنيف منظمة الشفافية العالمية لعام 2019 نجد أنّ دولة سنغافورة تحتل المرتبة الثالثة عالمياً في مكافحة الفساد (كانت في المرتبة السادسة عام 2017). وتعتبر التجربة السنغافورية من التجارب الجديرة بالمتابعة في مكافحة الفساد؛ لأنّ هذه الدولة أصبحت بعد تطبيق استراتيجية مكافحة الفساد من أفضل عشر دول في مجال مكافحة الفساد بعد أن كانت تعد واحدة من الدول الأكثر فساداً في ستينيات القرن الماضي. ويمكن الاستفادة من التجربة السنغافورية في معالجة أسباب تعثّر سياسات مكافحة الفساد في العالم العربي. وقد شرعت الحكومة السنغافورية في إجراء حزمة

الإمارات تتصدر في المؤشرات الدولية

حلت الإمارات في مراتب متقدمة في إطار عدد من المؤشرات الدولية المشهود لها بقيمتها وثقتها وصرامة معاييرها وطرق تقييمها.



- أ- لإصلاح الاقتصادي.
- ب- تحقيق الشفافية.
- ج- رفع كفاءة الجهاز الإداري والهيئات الحكومية.
- د- الإصلاح المالي بهدف خلق هيئات مراقبة مالية لها سلطات مناسبة.
- هـ- استقلال القضاء.
- و- وضع قانون خاص للتعاملات التجارية الدولية بما يضمن حق كل طرف فيه.

بالإضافة إلى سنغافورة، من المنطقي أيضاً النظر إلى التجربة الأميركية في مكافحة الفساد، فالولايات المتحدة تعتبر من أوائل دول العالم في مكافحة الفساد والرشوة حيث اتخذت إجراءات فعالة للقضاء على الفساد وآثاره السلبية. وهي من دول العالم المتقدمة في مكافحة الفساد (تحتل المرتبة 22). ويعود نجاح الولايات المتحدة إلى تبنيها عدة مبادرات، شرعت في تنفيذها منذ منتصف التسعينيات، ومن أهم الخطوات المتبعة:

المدني تلعب دوراً أساسياً في كشف الفساد، وتعبئة المجتمع ضد مرتكبيه، وكذلك وجود شعوب واعية بخطورة الفساد على مستقبل أوطانها.

ج - معالجة الفساد مفتاح تحقيق أهداف التنمية العربية المستدامة

من خلال تقويض التنمية، وإضعاف الازدهار الاقتصادي، والتأثير سلباً على الحكم الرشيد وعلى توفير الخدمات العامة، يعدّ الفساد عائقاً كبيراً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقدر المنتدى الاقتصادي العالمي أنه تتم سرقة ما لا يقل عن 2.6 تريليون دولار من خلال الفساد كل عام (5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)، وقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش في رسالته لمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد أنه يحقّ للناس أن يكونوا غاضبين، فالفساد يهدّد رفاه مجتمعاتنا ومستقبل أطفالنا وصحة كوكبنا، ويجب محاربته من قبل الجميع، ومن أجل الجميع.

وبالتالي، يمكن استخدام المبالغ الطائلة التي أهدرت نتيجة الفساد لتحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة فرص العمل، والسكن، والصحة، والتعليم، والمياه... ويعتبر الحدّ من الفساد والرشوة جميع أشكالهما من بين غايات الهدف 16 الذي يهدف إلى تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة، وتوفير النفاذ إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة، خاضعة للمساءلة، وشاملة على جميع المستويات. ويمكن لتدابير مكافحة الفساد أن تساعد في تعزيز التنمية المستدامة وبناء ثقة المجتمع في سيادة القانون والمساءلة داخل المؤسسات المنشأة في الأساس لحماية وتوفير العديد من الخدمات لهم.

رابعاً - توصيات واستنتاجات

لكي تتمكن الدول العربية من النجاح في التنمية المستدامة، في ظل التحديات القائمة والمترتبة في معظمها بتنامي معدلات الفساد، فإن ما يمكن أن تقوم به من سياسات واستراتيجيات لمكافحة الفساد وتنمية نظم الحوكمة، وصولاً للاستدامة المالية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالفاعلية المطلوبة، هي على النحو التالي:

ز - رفع مستوى وعي وثقافة الشعب.

ح - تجديد ومراجعة القوانين القائمة بما يضمن وجود جهاز فعال لمراقبة ممارسات الفساد داخل حدود الدولة .

ب. دور القطاعين العام والخاص العربيين في مكافحة الفساد ومعالجته في ظلّ السعي إلى التنمية المستدامة

من المتوقع استمرار تأثر الدول العربية بمجموعة من العوامل، من أبرزها التطورات في البيئة الاقتصادية العالمية، خاصة في ما يتعلق بأسواق النفط العالمية، مما ينعكس سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في غالبية الدول العربية النفطية. ومن جانب آخر، سيتواصل تأثر القطاعات غير النفطية في هذه البلدان بتدابير ضبط أوضاع المالية العامة في ظل الارتفاع النسبي لمستوى العجزات في الموازنات العامة. وإضافة لما سبق، لا تزال بعض الدول العربية، سواء في مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط أو المستوردة له، متأثرة بالتطورات الداخلية التي تشهدها المنطقة منذ 2011، وتمتد آثارها إلى دول عربية مجاورة لدول الصراعات. فمن شأن تلك التطورات أن تؤثر على مسارات النمو في البلدان العربية كمجموعة وعلى قدرتها على جذب الاستثمارات وتدفقات التمويل الدولي اللازمة لدعم مستويات التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونتيجة لتلك العوامل وآثارها السلبية على عملية التنمية، ظهرت خطوات نحو إصلاح الاختلالات الهيكلية، مع التحول إلى نظام مالي مستدام، خاصة من خلال المبادرات القائمة على السوق، والمبادرات الوطنية، والمبادرات الدولية. وقامت أغلب الدول العربية بتبني مجموعة من الرؤى تتفق مع أهداف التنمية المستدامة حتى 2030. إلا أن نجاح تلك السياسات يتوقف على القدرة على محاربة الفساد أثناء تنفيذ تلك الخطط. فضبط الفساد ومعالجة آثاره لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بفاعلية في الدول العربية هما جزء من عملية واسعة لإرساء قواعد الحكم الرشيد وترسيخ نظم الشفافية والنزاهة والمساءلة. وهذا يتطلب دعماً دولياً قوياً في تكوينها ومؤسساتها ووثقة من شرعيتها، وقادرة على سن تشريعات عادلة وتنفيذها في إطار حكم القانون، ومن خلال أجهزة قضائية وتشريعية وتنفيذية خاضعة للمساءلة العامة وقابلة للتغيير الديمقراطي السليم. وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود قطاع خاص وطني فاعل، وإعلام حر ونزيه، ومنظمات للمجتمع

- ضمان الإرادة السياسية الفعالة للوفاء بالالتزامات الدولية (التعاقدية) في مكافحة الفساد.
- اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز الشفافية والنزاهة.
- المساءلة في إدارة الأموال العامة، وفقاً لما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- قيام الحكومات بالتخطيط السليم للرؤى المعتمدة بشأن مشاريع خطة التنمية، من حيث كيفية تمويل المشاريع، وأنسب مجالات التمويل من ناحية الكلفة وفترة السداد.
- وضع معايير للمشاريع التي سيتم تمويلها من خلال القروض، وانعكاس ذلك على حجم الدين العام للدولة بالنسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي.
- وجود رؤية مهنية واضحة لمشاريع التنمية المستدامة، وفقاً لأولويات كل دولة حتى عام 2030، تشارك في صياغتها السلطة التشريعية، مع التركيز بشكل خاص على تكامل تلك المشاريع، وأساليب تمويلها وجدواها الاقتصادية والاجتماعية.
- التبنى الصارم لمبادئ الحوكمة العالمية، وهذا يشمل جميع أمور الإدارة ولجانها والتدقيق الداخلي وتقييم المخاطر والافصاح والحد من تضارب المصالح.
- تطبيق التشريعات من قبل كل من الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
- ربط صرف التمويل بتحقيق النتائج، مما يعزز قدرات البلدان العربية على الحد من عمليات الفساد المرتبطة بالمشاريع.
- مراجعة قوانين المناقصات والإجراءات ذات العلاقة بالدول العربية (في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) للتأكد من تعزيز مبادئ الشفافية والعدالة والمنافسة والمساواة والعلانية في الإجراءات، ووضوح معايير التقييم، وخاصة الفنية منها، ووجود مستويات أعلى للمعايير الأخلاقية بالنسبة للمسؤولين عن المناقصات العامة.
- استخدام الأساليب الحديثة في عمليات التأهيل والترسية والتعاقد، من خلال اعتماد الآليات الإلكترونية.
- تولي دوائر قضائية الفصل في التظلمات من جميع القرارات التي تصدر بالتأهيل والترسية، والنظر في ادعاءات الفساد، إلى جانب النص على عقوبات صارمة في شأن تضارب المصالح وعمليات التواطؤ والاحتيال ما بين كل من له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمناقصات، مع مراعاة حماية المبلغين عن شبهات الفساد.
- إعداد تقارير دورية عن حالة المشاريع وتكاليفها وكيفية تمويلها، سواء من موازنة الدولة أو عن طريق مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص. ويجب أن تكون هذه التقارير شفافة ويسهل الوصول إليها من قبل منظمات المجتمع المدني.
- زيادة كفاءة نظم الرقابة الداخلية لدى جميع الجهات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة، وتقديم تقارير دورية من الأجهزة الرقابية عن مدى سلامة وكفاءة تلك الأنظمة، وحث الجهات الحكومية على تطوير تلك النظم باستمرار في ضوء أفضل الممارسات، مع الأخذ في الاعتبار تنوع أساليب مكافحة الفساد وتطورها.
- الكشف عن الرشوة السلبية وتضارب المصالح والمهنية والاستقلالية، وخاصة عند تمويل مشاريع ضخمة كالمشاريع المرتبطة بالتنمية المستدامة.
- وجود تشريعات واضحة ومحددة تراعي وجود بيئة مناسبة على جميع المستويات لتنفيذ الرؤى الخاصة بالتنمية.
- وجوب إعادة دراسة دور الأجهزة العليا للرقابة في الدول العربية في حماية الأموال العامة والمحافظة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكفاءة المطلوبة.
- دعم حرية التعبير والإعلام المستقل، خاصة في مجال الصحافة الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني، عند تحليل الأمور الفنية المتعلقة بتنفيذ خطط التنمية المستدامة وكيفية تمويلها، وأثار ذلك على الدين العام للدولة.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني على استحداث آليات متابعة ورصد الفساد والاستعانة بالمؤشرات الدولية لرصد حالات الفساد، وذلك من خلال الكوادر المناسبة والمؤهلة، مع ضرورة إيجاد الآليات اللازمة لنشر نتائج المتابعة والرصد.
- دعم الآليات التي تضمن تحقيق النزاهة والأداء الصحيح لاختيار الوظائف العامة، وخاصة القيادية منها، من خلال وضع وتطبيق مدونات ومعايير سلوك موظف الخدمة المدنية ضمن نطاق النظم المؤسسية والقانونية.
- ضرورة وجود طرف ثالث لمراقبة المشاريع أو المشتريات الخاصة بخطط التنمية المستدامة، بدءاً من وضع الشروط التعاقدية وحتى إتمام عملية التسليم، سواء أكانت عمليات التمويل من خلال بنوك التنمية المتعددة الأطراف أو من مصادر أخرى للمعونة الأجنبية، خاصة في مشاريع الاقتصاد الأخضر، ومنها الطاقة المتجددة.

الدول العربية الأقل فسادا

■ الترتيب عالميا
■ تطور الترتيب عن 2018

في 2019

ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد لعام 2019



مباشرTM

المصدر: منظمة الشفافية الدولية

22 - 23
March
2020

2nd
Arab-German
Sports Summit

Munich | Germany

Organized by:



In cooperation with:



أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد العربي ومتطلبات الاحتواء

أ. ريهام رفعت الخطيب

إشراف: دائرة البحوث الاقتصادية - اتحاد الغرف العربية



تتسارع أزمة المناخ بشكل غير متوقع وتصبح أشد مما كان متوقفاً، وتهدد النظم الإيكولوجية الطبيعية ومصير البشرية، في الوقت الذي تكشف فيه الدراسات أن 150 مليون شخص يعيشون الآن في مناطق معرضة لخطر الفيضانات الساحلية بحلول عام 2050. وذلك يمثل ثلاثة أضعاف التقدير من التقارير السابقة، كما سيؤدي ارتفاع مستويات سطح البحر العالمية إلى القضاء على ما لا يقل عن عشر مدن في جميع أنحاء العالم.

المشتركة للتحرك نحو التنمية منخفضة الكربون والنمو الأخضر ولتقديم المزيد من المساهمات في العمل المناخي العالمي. وبالنظر إلى أوجه التشابه بين الدول العربية من حيث هيكلها الاقتصادي ومواردها الطبيعية وظروفها المناخية، يمكن تحقيق أوجه تآزر مهمة من خلال التعاون الإقليمي.

ومع أن دول المنطقة تشارك بشكل متزايد في التعاون بشأن العمل المناخي، لكن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي لا يزال هشاً. ولا ينبغي أن يشكل ذلك ذريعة لليأس وعدم التحرك، حيث أن تغير المناخ يمثل تهديداً وفرصة في الوقت ذاته لتوحيد المنطقة، وسيعتمد النجاح على تنفيذ التزام سياسي تجاه العمل المناخي، حيث أنّ هناك فرصاً عديدة للتعاون في مجال تغير المناخ لا ينبغي أن يعوقها التوتر السياسي الحالي بين الدول، وبالتالي هناك حاجة ماسة إلى زخم جديد وإلى توحيد السياسات من أجل تحقيق الهدف الأساسي المنصوص عليه في اتفاقية باريس، وهو احتواء الاحترار العالمي لأقل من 2 درجتين مئوية والسعي لحدده إلى 1.5 درجة مئوية.

تشير التقارير والإحصاءات أنه ليس من المتوقع أن تتأثر بشدة أية منطقة على وجه الأرض بتغير المناخ مثل العالم العربي، ولن تعفى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تأثير ارتفاع منسوب مياه البحر. وقد تم تحديد مدينة الإسكندرية، ثاني أكبر مدن مصر، والبصرة في العراق، كمناطق تواجه تهديداً كبيراً. ومع توقيع جميع الدول العربية وتصديقها على اتفاقية باريس، شرعت الدول العربية في إعطاء أولوية اقتصادية جديدة لبناء اقتصاديات مستدامة وقادرة على الصمود.

إن تعرض الدول العربية لتغير المناخ أمر طارئ وذو نتائج وخيمة على جميع نواحي الحياة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، حيث تؤثر الاضطرابات المناخية على كل من الأمن الغذائي والمائي وتؤدي إلى اختلال الانتاج الزراعي والصناعي، وبالتالي صحة الأفراد وقدرتهم على الإنتاج. وتكون الآثار بالغة على جميع المعدلات الاقتصادية للدول، كالتأثيرات المحلية الإجمالية ومعدلات البطالة ومعدلات الفقر وتضاعف معدلات النزاع.

ويتمثل الملاذ الوحيد للدول العربية بالقيام بالإجراءات العربية

أولاً - التغيرات المناخية عالمياً

أ. مظاهر التغيرات المناخية على المستوى العالمي

ازدادت الظواهر والعلامات التي تشير إلى تغير المناخ وآثاره من قبيل ارتفاع مستوى سطح البحر وتسارع فقدان الجليد والطقس غير المستقر خلال الفترة -2015 2019 والتي كانت كما هو متوقع السنوات الخمس الأكثر حرارة على الإطلاق.

ووفقاً لما ذكرته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، فإن تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي زادت وبلغت مستويات قياسية، مؤكدة بذلك الاتجاه الاحتراري التي ستشهده الأجيال القادمة.

ويفيد تقرير المنظمة بشأن المناخ العالمي في الفترة -2015 2019 بأن متوسط درجة الحرارة العالمية ارتفع بمقدار 1.1 درجة منذ ما قبل الحقبة الصناعية، وبمقدار 0.2 درجة مقارنة بالفترة 2011-2015، كما كانت الأعوام من 2015 إلى 2018 هي السنوات الأربع الأكثر دفئاً على الإطلاق. وعلى الرغم من توفر ستة أشهر فقط من البيانات حالياً لعام 2019، فإنه من المحتمل أن تتضمن إليهم كواحدة من أكثر خمس سنوات حرارة.

1. مستويات ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري

الرئيسية

إن الفترة 2015-2019 قد شهدت زيادة مستمرة في مستويات ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري الرئيسية الأخرى في الغلاف الجوي وبلغت مستويات قياسية جديدة، إذ كانت معدلات زيادة ثاني أكسيد الكربون أعلى من نظيراتها في السنوات الخمس الماضية بما يقارب 20 في المائة.

ويبقى ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي لعدة قرون، وقد يبقى في المحيطات لفترة أطول. وتشير البيانات الأولية المستمدة من مجموعة فرعية من مواقع رصد غازات الاحتباس الحراري لعام 2019 إلى أن التركيزات العالمية لثاني أكسيد الكربون تسير على الطريق المؤدي إلى بلوغ أو ربما تجاوز 410 أجزاء في المليون بحلول نهاية عام 2019.

2. ارتفاع مستوى سطح البحر

خلال فترة السنوات الخمس من مايو 2014 إلى مايو 2019، بلغ معدل المتوسط العالمي لارتفاع مستوى سطح البحر 5 ملليمترات سنوياً، مقارنة بنظيره في فترة السنوات العشر من 2007-2016 البالغ 4 ملليمترات، وهذا المعدل أسرع بكثير من المعدل المتوسط منذ عام 1993 البالغ 3.2 ملليمتر/سنة. كما زادت بمرور الوقت مساهمة ذوبان الجليد الأرضي الناجم عن الأنهار الجليدية في العالم وصفائح الجليد، وأصبحت تهيمن الآن على ميزانية مستوى سطح البحر، لتحل محل التمدد الحراري.

3. انكماش الغطاء الجليدي

خلال الفترة 2018-2015، كان متوسط رقعة الجليد في المنطقة القطبية الشمالية أقل بكثير من متوسط الفترة -1981 2010، وشوهدت أدنى أربعة سجلات للشتاء خلال هذه الفترة، كما زادت كمية الجليد المفقودة سنوياً من الطبقة الجليدية في المنطقة القطبية الجنوبية بمقدار ستة أمثال على الأقل.

4. المحتوى الحراري للمحيطات وحموضتها

تُخزن في المحيطات أكثر من 90 في المائة من الحرارة الزائدة الناجمة عن تغير المناخ، وقد شهد عام 2018 أكبر قيمة للمحتوى الحراري للمحيطات سُجلت على عمق 700 متر. ويمتص المحيط حوالي 30 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الأنشطة البشرية سنوياً، مما يساعد على تخفيف الاحترار الإضافي، إلا أن التكاليف الإيكولوجية على المحيطات مرتفعة، إذ يتفاعل ثاني أكسيد الكربون المُمتص مع مياه المحيطات ويغيّر حموضتها، وكانت هناك زيادة عامة في الحموضة بنسبة 26 في المائة منذ بداية الثورة الصناعية.

5. حرائق الغابات

تتأثر حرائق الغابات بشدة بظواهر الطقس والمناخ، ويزيد الجفاف بشكل كبير من خطر نشوب حرائق الغابات في معظم



بشرية، وتكثيف حرائق الغابات، وفقدان الحصاد. وتؤثر موجات الحر، التي كانت أشد الأخطار الجوية فتكاً في الفترة -2019 2015، على جميع القارات، وتؤدي إلى تسجيل العديد من الأرقام القياسية الجديدة في درجات الحرارة. وأفادت جميع الدراسات تقريباً التي تناولت موجات حر هامة منذ عام 2015 إلى أن السمة المميزة المشتركة بينها هي تغير المناخ، وارتبطت أكبر الخسائر الاقتصادية بالأعاصير المدارية، وكان موسم الأعاصير الأطلنطية في عام 2017 أحد أكثر الفصول المدمرة على الإطلاق، إذ بلغت قيمة الخسائر المرتبطة بإعصار هارفي وحده أكثر من 125 مليار دولار.

ب. العلاقة بين التغيرات المناخية والوضع الاقتصادي والاجتماعي عالمياً

يتراجع الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية بسبب زيادة درجات الحرارة، حيث وجد صندوق النقد الدولي أنه بالنسبة للدول متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل التي يبلغ فيها متوسط درجة الحرارة السنوية 25 درجة مئوية، يؤدي تأثير الزيادة في درجة الحرارة 1 درجة مئوية إلى انخفاض في النمو بنسبة 1.2% بالرغم من أن تلك الدول تنتج أقل من ربع الناتج المحلي الإجمالي

مناطق الغابات، ذلك أن تأثيره قوي بشكل خاص على الحرائق الطويلة العمر. وفي السنوات الأربع الأخيرة وقعت أكبر ثلاث خسائر اقتصادية على الإطلاق نتيجة حرائق غابات، وفي كثير من الحالات أدت الحرائق إلى إطلاق كميات هائلة من ثاني أكسيد الكربون في الجو، كما شهد صيف عام 2019 حرائق غابات لم يسبق لها مثيل في المنطقة القطبية الشمالية.

وفي شهر يونيو وحده، تسببت هذه الحرائق في انبعاث 50 ميغاطن من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، ويتجاوز ذلك بكثير ما أطلقتته حرائق المنطقة القطبية الشمالية في نفس الشهر في الفترة من عام 2010 إلى عام 2018 مجتمعة. وكانت هناك حرائق غابات ضخمة في كندا والسويد في عام 2018. كما كانت هناك أيضاً حرائق واسعة النطاق في غابات الأمطار الاستوائية غير المتجددة في جنوب آسيا والأمازون، وكانت لها آثار على ميزانية الكربون العالمية.

6. الظواهر المتطرفة

ترتبط أكثر من 90% من الكوارث الطبيعية بالطقس، والكوارث السائدة هي العواصف والفيضانات التي أدت كذلك إلى تكبد أعلى خسائر اقتصادية. كما أدت موجات الحر والجفاف إلى خسائر

بما في ذلك انخفاض عدد المزارعين. وكل هذا يؤدي إلى تحولات كبيرة في الطريقة التي يتم بها إنتاج الغذاء وتوزيعه واستهلاكه في جميع أنحاء العالم وإلى تحديات جديدة في مجال الأمن الغذائي والتغذية والصحة ووفقاً للتقارير السنوية لمنظمة الأغذية والزراعة "FAO" عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، تعد تقلبات المناخ والظواهر المتطرفة من بين العوامل الرئيسية وراء الارتفاع الأخير في الجوع العالمي وأحد الأسباب الرئيسية للأزمات الغذائية الحادة كما تؤثر الطبيعة المتغيرة للتقلبات المناخية والظواهر المتطرفة سلباً على جميع أبعاد الأمن الغذائي متمثلاً في توافر الأغذية، والوصول إليها، واستخدامها.

2. الموارد المائية

يمكن أن يؤثر تغير المناخ على الحالة الكمية والنوعية لموارد المياه عن طريق تغيير الدورات والأنظمة الهيدرولوجية، ومن خلال التغييرات في نوعية المياه عن طريق التلوث الكيميائي والبيولوجي. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يكون تدفق السنوي في حوض موراي-دارلينج (أستراليا) بنسبة 25%-10 بحلول عام 2050 و48%-16 بحلول عام 2100 عواقب وخيمة على الزراعة في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي الطلب المتوقع على الري، بسبب ارتفاع درجة الحرارة والجفاف وانخفاض التدفقات في الأنهار وارتفاع فقدان التبخر، إلى الضغط على موارد المياه السطحية المحدودة، وقد يؤدي إلى تحول من المياه السطحية في الغالب إلى إمدادات المياه الجوفية للزراعة. كما يمكن أن يؤدي التباين في هطول الأمطار بسبب تغير المناخ (حيث من المتوقع أن ينخفض) إلى نزاعات بين مستخدمي المياه، بما في ذلك إمدادات مياه الشرب، والزراعة، ومصايد الأسماك، والأرصدة والاستخدامات المنزلية.

وأصبح توافر المياه أقل قابلية للتنبؤ به في العديد من الأماكن، وتهدد حوادث الفيضان المتزايدة بتدمير نقاط تواجد المياه ومرافق الصرف الصحي بالإضافة إلى تلوث مصادر المياه في بعض المناطق. ويؤدي الجفاف إلى تقادم ندرة المياه، وبالتالي التأثير سلباً على صحة الناس وإنتاجيتهم. ويعيش أكثر من ملياري شخص في بلدان تعاني من ارتفاع ضغط المياه، ومن المرجح أن يزداد الوضع سوءاً مع تزايد عدد السكان والطلب على المياه، ومع اشتداد آثار

العالمي؛ مع ذلك العلم أنها حالياً موطناً لحوالي 60% من سكان العالم، ومن المتوقع أن تكون موطناً لأكثر من 75% بحلول نهاية القرن.

وأظهر تقرير جديد صادر عن صندوق النقد الدولي وجامعة كامبريدج وجامعة جنوب كاليفورنيا أن ارتفاع درجات الحرارة سيكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وسيكون لتغير المناخ تأثير سلبي على الناتج الاقتصادي العالمي، حيث أن ارتفاع درجات الحرارة يعوق القطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة. ويقر الباحثون أن الزيادة المستمرة في متوسط درجة الحرارة العالمية بمقدار 0.04 درجة مئوية في السنة، سوف تخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العالم بنسبة 7.22% بحلول عام 2100.

ومن المتوقع أن تشهد الولايات المتحدة انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10.5%، والصين بنسبة 4.3% والاتحاد الأوروبي بنسبة 4.6% على مدى 81 سنة القادمة نتيجة لتقلبات درجة الحرارة، كما انه إذا تضاعف الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو انخفض بمقدار النصف بحلول عام 2100، فإن النتائج تشير إلى أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سيظل أقل بنسبة 7.22% مما كان من المفترض أن يكون عليه، كما ان البلدان التي تستمد نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي من الزراعة يمكن أن تكون الأكثر تعرضاً للخطر.

وإذ الباحثون ان الزيادة المستمرة عن المعايير في متوسط درجة الحرارة العالمية بمقدار 0.04 درجة مئوية سنوياً تؤدي إلى خسائر كبيرة في الإنتاج، مما يقلل من الناتج الحقيقي للفرد بنسبة 0.8% و2.51% و7.22% في الأعوام 2030 و2050 و2100 على التوالي، علاوة على أن هذه النتائج تنطبق بالتساوي على البلدان الفقيرة أو الغنية على حد سواء.

والعلاقة غير المباشرة بين التغيرات المناخية ومعدلات النمو الاقتصادي هي نتائج تأثيرات مباشرة على عدة مستويات يعد أهمها ما يأتي:

1. الإنتاجية الزراعية وإنتاج الغذاء

يؤثر تغير المناخ وتطرفه على الإنتاجية الزراعية وإنتاج الغذاء والموارد الطبيعية، مما يتداعى على النظم الغذائية وسبل المعيشة،

حيث وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لحماية اللاجئين، تم تسجيل حوالي 883000 حالة نزوح داخلي جديد في الفترة ما بين يناير وديسمبر 2018. وكان الصراع هو السبب الرئيسي للنزوح بنسبة (36%)، تليها الفيضانات بنسبة (32%) ثم الجفاف بنسبة (29%).

إنّ ضمان حصول كل شخص على خدمات المياه والصرف الصحي المستدامة هي استراتيجية هامة لتخفيف آثار تغير المناخ في السنوات القادمة.

وتوضح الخريطة في الشكل رقم (8) أن إفريقيا وأجزاء من أمريكا الوسطى والبرازيل ومنطقة البحر الكاريبي وكذلك أستراليا وأجزاء من الشرق الأدنى شهدت زيادة كبيرة في ظروف الجفاف في الفترة 2015-2017.

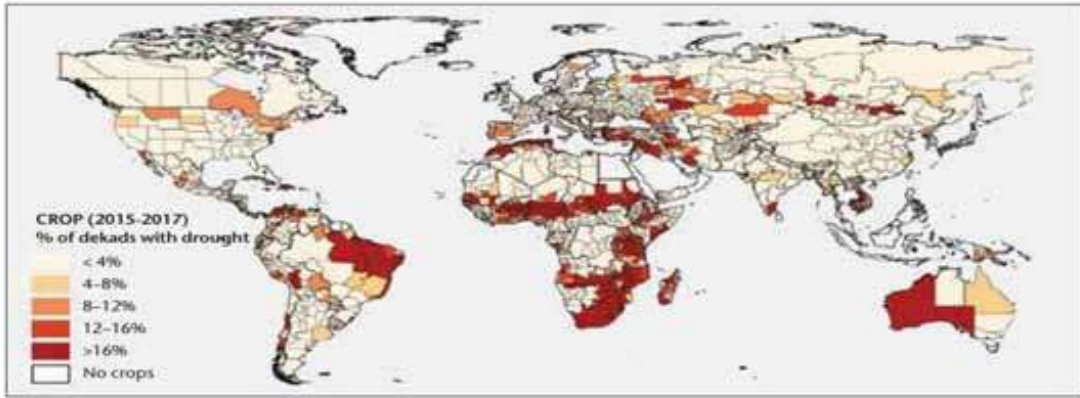
تغير المناخ مع السيناريو الحالي لتغير المناخ بحلول عام 2030. وستؤدي ندرة المياه في بعض المناطق القاحلة وشبه القاحلة إلى تشريد ما بين 24 مليون و700 مليون شخص.

وأدى العجز في هطول الأمطار الى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمائي بشكل ملحوظ في شرق إفريقيا كما الحال مثلاً في:

- في الصومال تأثر أكثر من نصف مساحة الأراضي الزراعية بالجفاف، وانخفضت قطعان الحيوانات بنسبة تتراوح بين 40% و60%.
- في ملاوي أسفرت فيضانات 2015 عن خسائر فادحة في المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وتدفقات الإنتاج،

شكل رقم (8)

تزايد الجفاف في العالم، 2015-2017



Source: FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO, 2018

الأسماك ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أنه من بين المناطق التي تأثرت بشكل كبير الحاجز المرجاني العظيم قبالة الساحل الشرقي لأستراليا، ودول جزر المحيط الهادئ مثل فيجي وكيريباتي، ومنطقة أوكيناوا في اليابان حيث تم الإبلاغ عن خسارة في الشعب المرجانية تصل لنسبة 50% إلى 70%.

كما ذكرت المنظمة أن نسبة الأكسجين تتناقص في المحيطات المفتوحة والساحلية، بما في ذلك مصبات الأنهار والبحار شبه المغلقة منذ منتصف القرن الماضي وكان هناك انخفاض بنسبة 1% - 2% في مخزون الأوكسجين في المحيطات العالمية، كما

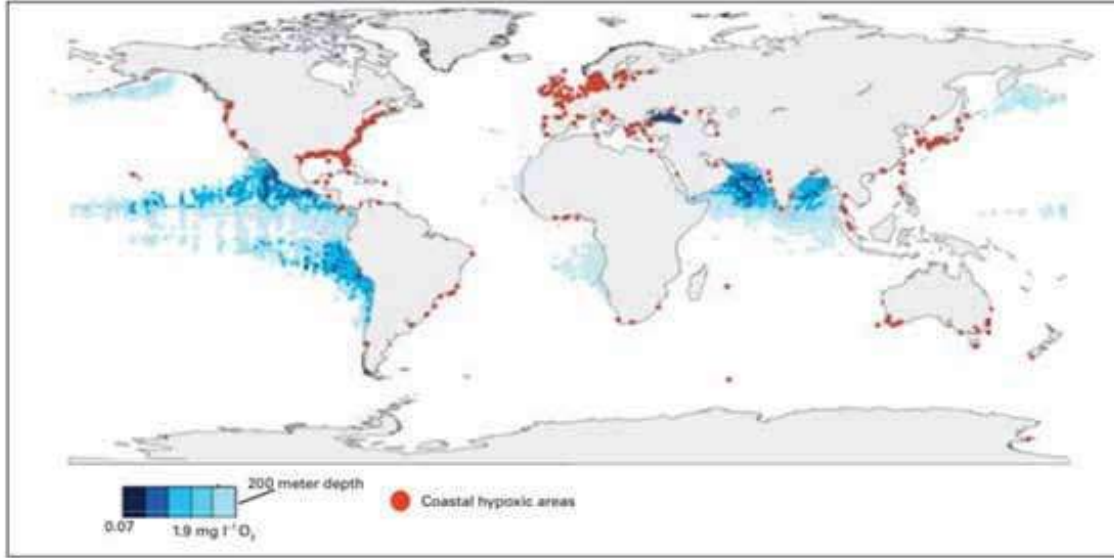
3. الحياة البحرية والنظم الإيكولوجية

يتم تهديد الحياة البحرية نتيجة درجات الحرارة العالية على السطح، وفقاً لـ "Intergovernmental Oceanographic Commission" التابعة لليونسكو، فإن درجات حرارة سطح البحر المرتفعة بدرجة كبيرة، والتي تزيد عن 3 درجات مئوية في المتوسط في بعض المناطق، تؤدي الى تغيرات جذرية في الحالة الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية للبيئة البحرية، مع وجود تأثيرات كبيرة على سلاسل الأغذية والنظم الإيكولوجية البحرية، وكذلك مصايد

ويوضح الشكل رقم (9) نقاط تركيز الأوكسجين في المحيطات، حيث تمثل النقاط الحمراء الأماكن الأعلى لتركيز الأوكسجين والنقاط الزرقاء الأماكن ذات المستوى الأدنى لتركيز الأوكسجين.

أن المناطق ذات التركيزات المنخفضة من الأوكسجين أخذت في التوسع. وهناك مناطق جديدة الآن تعاني من انخفاض حاد في نسبة الأوكسجين. ومن المتوقع أن يساهم الاحترار العالمي في هذا الانخفاض مباشرة لأن نسبة الأوكسجين تتناقص في المياه الدافئة.

شكل رقم (9)
تركيز الأوكسجين في المحيطات



Sources: data from Diaz and Rosenberg (2008), figure adapted after Breitburg et al., 2018

يعيش حوالي 40 مليون شخص في الأماكن ذات النقاط الساخنة لتفشي مرض الكوليرا. ولقد أدركت منظمة الصحة العالمية أنه من المحتمل أن تتفاقم حالات تفشي الكوليرا في شرق ووسط إفريقيا، وفي وقت لاحق في الجنوب الإفريقي، بسبب الظروف الجوية الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة، حيث أنه غالباً ما ترتبط أحداث الفيضانات بتفشي الأمراض التي تنقلها المياه أو تلك المرتبطة بسوء المرافق الصحية، مثلما حدث في بنغلاديش خلال فيضانات أغسطس 2017.

ثانياً - التغيرات المناخية والمنطقة العربية

أ. مظاهر تغير المناخ عربياً

خلال الفترة 2010-2006، وهي الفترة التي سبقت الانتفاضات العربية، شهدت المنطقة واحدة من أقسى دورات الجفاف في القرن

وبالإضافة للآثار الاقتصادية السابقة نكرها، تؤثر التغيرات المناخية أيضاً على الجوانب الاجتماعية للمجتمعات بما يؤثر سلباً أيضاً بشكل غير مباشر على اقتصاد الدول، ويشكل عبئاً إضافياً على الحكومات.

4. الأمراض والأوبئة

بناءً على بيانات وتحليلات منظمة الصحة العالمية، ارتفعت المخاطر المتمثلة في المرض أو الوفاة المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة بشكل متزايد منذ عام 1980، حيث يعيش الآن حوالي 30% من سكان العالم في ظروف مناخية ذات درجات حرارة مميتة محتملة على الأقل لمدة 20 يوماً في السنة، والجدير بالذكر ان الأحداث الأخرى المتعلقة بالمناخ مثل الأمطار الغزيرة والفيضانات المرتبطة بها تخلق ظروفاً مؤاتية لتفشي الأوبئة، حيث أن هناك ما يقدر بنحو 1.3 مليار شخص في خطر، بينما في إفريقيا وحدها

2. انخفاض منسوب هطول الأمطار

بشكل عام، تمثل توقعات هطول الأمطار تبايناً أكبر من توقعات درجات الحرارة، حيث من المحتمل أن يحدث انخفاض في هطول الأمطار يصل إلى 40%، في شمال إفريقيا بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين مع انخفاض نسبة الأيام الرطبة بالسنة بشكل كبير بسبب زيادة درجات الحرارة القصوى.

3. ارتفاع مستوى سطح البحر

بحلول نهاية القرن، من المحتمل أن يتسبب تغير المناخ في ارتفاع متوسط مستوى سطح البحر العالمي بنسبة 26 إلى 82 سم، إلى جانب زيادة وتيرة العواصف وتدفق المياه المالحة في الأنهار والمستودعات المائية ومن المحتمل أن يؤثر ذلك على جودة المياه والإنتاجية الزراعية في المناطق الساحلية المنخفضة.

وتشير التوقعات إلى أن مصر وليبيا والمغرب وتونس قد تم تحديدها على أنها أكثر البلدان الإفريقية تعرضاً من حيث إجمالي السكان الذين سيتأثرون بارتفاع مستوى سطح البحر، كما تشير التقارير أن 1 متر من الزيادة في مستوى البحر كافية أن تضع 12% من الأراضي الزراعية في مصر موضع الخطر، بالإضافة إلى أن دلتا النيل مهددة أيضاً بتسلل المياه المالحة وتملح التربة. ومن المتوقع أنه سيكون ما بين 23 و49% من المساحة الكلية للمحافظات الساحلية في دلتا النيل عرضة للفيضان وفقاً لتقرير التقييم الخامس (AR5) الصادر عن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC).

ويمكن أن تتراوح قيمة الممتلكات في دلتا نهر النيل المهددة بالتدمير نتيجة زيادة منسوب البحر بين 400 و910 ملايين دولار أمريكي بحلول عام 2060، وذلك على افتراض عدم وجود حماية أو تكيف مع ارتفاع مياه البحر في مصر ومن المتوقع حدوث أضرار سنوية في حدود 5 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2100 لكل 1.26 متر ارتفاع في مستوى سطح البحر.

4. الكوارث الطبيعية

من المتوقع أن تزداد الكوارث الطبيعية سوءاً، وأن تستمر

الماضي، مما أدى إلى فقدان سبل العيش، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض القوة الشرائية للمواطن العادي. وعلى سبيل المثال، في سوريا أهلك الجفاف سبل عيش 20% من سكان الريف، مما أدى إلى تشريد ما يصل إلى مليون شخص، وإلى نزوح داخلي واسع النطاق وتوترات اجتماعية سبقت نشوب صراعات أوسع نطاقاً ظهرت لاحقاً.

وبالمثل، في الصومال حوالي 100000 شخصاً لقوا حتفهم ونزح 4 ملايين بحلول عام 2011. ومرة أخرى، كان الصومال قد شرد ما يقرب من 900000 شخصاً بسبب الجفاف بين نوفمبر 2016 وأغسطس 2017. وبشكل عام، تعرض أكثر من 40% من سكان المنطقة العربية بالفعل للجفاف وغيره من الكوارث المناخية. وبالتالي، فإن العالم العربي معني إلى حد كبير بالتنمية المستدامة، لأن تغير المناخ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجميع أهداف التنمية المستدامة، من حيث الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة بشأن تغير المناخ، وتتمحور النتائج في إطار الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة بشأن الفقر، والهدف الثاني بشأن تمكين المرأة، والهدف السادس بشأن الحصول على المياه، والهدف العاشر بشأن عدم المساواة، وهدف التنمية المستدامة الخامس عشر بشأن الأراضي والنظم الإيكولوجية، والهدف السادس عشر بشأن السلام والأمن، ولذلك تشكل التغيرات المناخية الطارئة مخاطر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسيكون تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الاضطرابات المناخية مستحيلاً ما لم تكن البلدان والمجتمعات قادرة على توقع والتكيف مع هذا النمط الجديد من التغير والآثار المترتبة عليه. وتتخلص مظاهر التغيرات المناخية على المنطقة العربية في كل من:

1. ارتفاع درجات الحرارة

وفقاً لتقرير التقييم الخامس (AR5) الصادر عن اللجنة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) من المحتمل أن تتجاوز درجات الحرارة السنوية في شرق إفريقيا ودول المغرب العربي درجتين مئويتين مع أقصى زيادة متوقعة تصل إلى 6 درجات مئوية، كما يتنبأ نموذج المناخ الإقليمي المصغر للمنطقة العربية، بزيادات مماثلة في درجة حرارة من (0 -2) درجة مئوية خلال الفترة 2011-2041.



مما يشير إلى أن 54 في المائة من السكان معرضون بشدة لمخاطر الطقس والأخطار الطبيعية الشديدة وبالمثل، فإن السودان وجيبوتي لديهم 29% و32% من سكانهم معرضون للخطر على التوالي، علماً أن كل من جيبوتي والصومال يحتلان المرتبة السادسة والخامسة عشرة على التوالي بين البلدان النامية ذات الاقتصادات شديدة التأثر بالكوارث الطبيعية.

ب. الآثار والتحديات المتوقعة للتغيرات المناخية في المنطقة العربية اقتصادياً واجتماعياً

يؤثر التغير المناخي وسوء ممارسات إدارة الأراضي والمياه سلباً على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة بسبب هشاشة الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وذلك نتيجة للممارسات الزراعية غير المستدامة وغير الفعالة.

وهناك حاجة إلى ما يقدر بمليار دولار أمريكي لتوفير الإغاثة الفورية لأولئك الذين يعانون من سوء التغذية، وهو رقم يحتمل أن ينمو في المستقبل، مع وجود مليون شخص يعانون من سوء التغذية و21.2 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وخاصة في فلسطين والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن.

وقد انخفضت قيمة المساهمة الزراعية في الناتج المحلي

درجات الحرارة في الوصول إلى مستويات قياسية، حيث سجلت إفريقيا أعلى معدلات درجات حرارة خلال التسع سنوات السابقة. وفي عام 2017، سجلت أمواج الحرارة الشديدة أعلى معدل لها في جميع أنحاء المنطقة العربية والعالم وفي دولة الكويت. وتحدثت حالات الجفاف في المنطقة العربية كل عام إلى عامين، بينما كانت تحدث كل ستة إلى ثماني سنوات. وشهد القرن الإفريقي مؤخراً أشد حالات الجفاف حدة منذ 60 عاماً، كما أنه من المتوقع أن تستمر أحداث الأعاصير المدارية مثل Phet وGonu، التي اجتاحت شبه الجزيرة العربية في عامي 2007 و2010 على التوالي، في الانتشار عبر شبه الجزيرة بسبب الزيادة في الرطوبة ودرجة الحرارة. وسيكون نتيجة لأحداث مثل تلك هطول غزير في الأمطار المرتبط بالعواصف، مما قد يؤدي إلى تشويه متوسط كمية البيانات السنوية لهطول الأمطار بالمنطقة، كما سيتأثر إنتاج المحاصيل بشدة من الأمطار. ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي "في حين تضاعف عدد الكوارث الطبيعية على مستوى العالم تقريباً منذ الثمانينيات، فإن متوسط عدد هذه الكوارث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد تضاعف ثلاث مرات تقريباً خلال نفس الفترة".

ووفقاً لـ "The World Bank's Natural Hotspots Study" وجد أن العديد من الدول العربية معرضة لمخاطر نتيجة عدة عوامل وتوابع تغيرات مناخية ذات نتائج وخيمة. فعلى سبيل المثال يتعرض 43% من مساحة الصومال للفيضانات والجفاف،

ومن المتوقع أن يؤثر التغير المناخي على نظم الزراعة وإنتاج الغذاء في المنطقة، مع تأثيرات شديدة محتملة على الأمن الغذائي، وبالأخص على البلدان التي تعتمد على مياه الأمطار في النظم الزراعية. ومن المتوقع أن تتخفف غلات المحاصيل بنسبة 30% مع زيادة في درجة الحرارة من 1.5 إلى 2.5 درجة مئوية، وبنسبة 60% مع زيادة من 3 إلى 4 درجات مئوية في غياب ظروف التكيف. وفي دول شمال إفريقيا، يمكن أن تؤدي زيادة درجة الحرارة بمقدار 3 درجات مئوية إلى انخفاض محصول الذرة التي تغذيها الأمطار بنسبة تتراوح من 15 إلى 25 في المائة بحلول عام 2080، كما أصبح موسم نمو بعض المحاصيل أقصر بنحو أسبوعين في الجزء الشرقي من منطقة البحر الأبيض المتوسط بالتالي فمن المتوقع أن تكون بعض الغلات الزراعية أقل وفرة. ومع تغير المناخ، من المرجح أن تتفاقم بشكل خطير التحديات الحالية المتمثلة في تدمير التربة، وعدم كفاية إمدادات المياه، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل في البلدان المصدرة للأغذية، وإلى زيادات مطردة في أسعار المواد الغذائية. ومثال على ذلك، تسبب الجفاف المطول في سوريا في الفترة من 2006 إلى 2010 في خسارة 800000 سوري لسبل عيشهم، وتعريض ما يقرب من مليون شخص لانعدام الأمن الغذائي قبل التداعيات السياسية بالدولة. كما أدى الجفاف الأخير في الصومال إلى انخفاض متوسط الحصاد بنسبة 70%، وتسبب في وفيات كبيرة للماشية وفي سوء تغذية حاد لأكثر من 360000 طفل، فيما يواجه ما يقرب من 3 ملايين شخص، معظمهم من المجتمعات الريفية، انعدام الأمن الغذائي الحاد.

2. الأمن المائي

يمثل نقص المياه بالفعل تحدياً كبيراً في المنطقة العربية، حيث تبلغ موارد المياه المتجددة السنوية في المنطقة 6% فقط من متوسط هطول الأمطار السنوي، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 38% خلال الفترة من 2005 إلى 2015. وقد تراجع نصيب المواطن العربي من المياه العذبة إلى 565 متراً مكعباً في السنة، وذلك نتيجة للشح المائي في المنطقة، حيث أن سكان 17 دولة عربية يعيشون تحت عتبة الفقر المائي المقدر عالمياً بنحو 1000 متر مكعب، فيما بلغ عدد المحرومين من

الإجمالي في معظم الدول العربية خلال العقدين الأخيرين إجمالاً في المنطقة من 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1996 إلى 6% في عام 2016. وكان الانخفاض أكثر حدة في الأردن والسودان وسوريا وتونس واليمن، حيث أصبح المزارعون الآن أكثر الفئات ضعفاً في العالم. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد إلى تعريض أكثر من 2% من الناتج المحلي الإجمالي لتونس للخطر، حيث يضم الساحل التونسي ثلثي مجموع السكان، وأكثر من 70% من الأنشطة الاقتصادية، و90% من إجمالي الخدمات السياحية.

وبالمثل، من المتوقع أن تتراوح الآثار الاقتصادية لارتفاع منسوب البحر في مصر بين 130 مليون دولار أمريكي و260 مليون دولار أمريكي بحلول عام 2030 وما بين 2 و16 مليار جنيه استرليني بحلول عام 2060. كما أنه من المتوقع أن يؤدي الارتفاع بمقدار متر واحد، والذي تم تأكيده في تقارير AR4 و AR5 التي أعدتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% في مصر كما تشير التوقعات بشأن الآثار المحتملة لتغير المناخ على الاقتصاد الزراعي في مصر إلى أن من المرجح أن ينخفض الإنتاج الزراعي بنسبة تصل إلى 47% بحلول عام 2060. ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة معدل انتشار الأوبئة (مثل Rift Valley fever حمى الوادي المتصدع) والملاريا وغيرها من الأمراض، مما يشكل عبئاً إضافياً على الاقتصادات التي تعاني بالفعل في المنطقة العربية.

1. الأمن الغذائي

تعاني المنطقة العربية من أكبر عجز غذائي في العالم قياساً بعدد السكان في عدد من الدول العربية، وذلك بسبب توتر قاعدة الموارد الطبيعية والتعرض لآثار تغير المناخ، الأمر الذي أدى إلى ضغط هائل على تحقيق الأمن الغذائي. وخلال السنوات العشر الماضية، واجه عدد من الدول العربية تحديات في التغييرات البيئية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وتشمل هذه التغييرات والتطورات ارتفاع معدل النمو السكاني، تدهور الموارد الطبيعية، والضغط على السلع الغذائية. وترتب على ذلك آثار خطيرة اقتصادية واجتماعية كالحروب والنزاعات الأهلية والهجرة.



تدهور جودة المياه، كما نجد أن المناطق الشحيحة بالمياه سيكون لديها موارد أقل لدعم صناعاتها وسكانها.

وتشكل قيود موارد المياه العذبة المتجددة أحد أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة والأمن البشري في المنطقة العربية، كما انه من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذا التحدي، حيث أشارت النماذج المناخية الإقليمية إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتعرض لتأثيرات معاكسة كبيرة لتغير المناخ بسبب ارتفاع درجات الحرارة والتغيرات المرتبطة بها في أنماط هطول الأمطار والجريان السطحي للمياه العذبة في المنطقة، وذلك مصحوباً بمناخ حار إلى حد كبير وجاف معظم فصول العام. والجدير بالذكر أن قاعدة موارد المياه العذبة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محدودة بشكل طبيعي، حيث أن المنطقة الجغرافية التي تقع فيها المنطقة هي الأكثر جفافاً على الأرض.

والمنطقة هي موطن لحوالي 6% من سكان العالم، وتلك النسبة في تزايد مستمر، وهو الوضع الذي خلق خللاً صعباً بين قاعدة موارد المياه العذبة ذات الموارد الطبيعية في المنطقة والأشخاص

خدمات مياه الشرب النقية بدول المنطقة نحو 63 مليون نسمة، وعدد المحرومين من خدمات الصرف الصحي نحو 79 مليون نسمة.

بالرغم من إن أكثر البلدان عرضة للتأثر هي تلك التي تعتمد على هطول الأمطار أو الأنهار، لكن دول الخليج العربي في شبه الجزيرة العربية، التي تفتقر إلى موارد المياه العذبة وبالتالي تعتمد بشدة على تحلية المياه، ستأثر أيضاً بزيادة مستويات الملوحة المرتبطة بتغير المناخ. وقد تصبح أنشطة تحلية المياه مشكلة من الناحية التكنولوجية خاصة في التعامل مع مستويات الملوحة البالغة 50 جزء في المليون مع تزايد عدد السكان وزيادة استخدام المياه للفرد ومن المتوقع أن يزداد الطلب على المياه في المنطقة العربية بنسبة 60% لعام 2045، بينما من المتوقع أن يؤدي التغير المناخي إلى تقليل الجريان السطحي للمياه بنسبة 10% بحلول عام 2050.

وفي السنوات العشر الماضية شهدت مستويات المياه الجوفية في المنطقة العربية انخفاضاً بنسبة 1-2 متراً سنوياً، وتسبب استغلال المياه الجوفية المستخدم بشكل رئيسي في الزراعة في

السكان بسبب ارتفاع العواصف التي تتسبب في اقتحام المياه المالحة في الأنهار وتدهور طبقات المياه الجوفية، كما أنه من المتوقع أن يؤدي التآكل الساحلي إلى تهديد البنية التحتية الصناعية والسياحية الواقعة بالقرب من السواحل.

وفي جميع أنحاء المنطقة، يمكن أن تتأثر أكثر من 43 مدينة عربية ساحلية. ونجد أنه نتيجة ارتفاع 0.5 متر في مستوى سطح البحر في الإسكندرية بمصر، يمكن أن يجبر 1.5 مليون من سكان المدينة على مغادرة منازلهم، بينما ارتفاع 1 متر يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على 41,500 متر من الأراضي وما لا يقل عن 37 مليون شخصاً في جميع أنحاء المنطقة.

4. صحة الأفراد

من المرجح أن تتأثر صحة الإنسان بشكل مباشر وغير مباشر بتغير المناخ، حيث تشير الأبحاث إلى أن التغير المناخي قد يدفع درجات الحرارة في بعض مناطق الخليج العربي إلى ما بعد عتبة القدرة على التكيف البشري، بالإضافة إلى أن الانخفاض في توافر المياه والأمن الغذائي الناجم عن تغير المناخ سوف يؤثر بالتأكيد على صحة الإنسان وانتشار الأمراض وتقليص متوسط الأعمار بالمنطقة.

5. تمكين المرأة

من المرجح أن تعاني النساء بشكل غير متناسب من تغير المناخ، مع زيادة وفيات الأمهات المرتبطة بالأحداث الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو النزاعات. وإذا كان الرجال في المناطق الريفية، كما هو شائع اليوم، ينتقلون إلى المدن بحثاً عن عمل مدفوع الأجر عندما يفقدون سبل عيشهم التقليدية، فإن النساء الريفيات سيكونون تحت الضغط لتولي أنشطة أزواجهن علاوة على أنشطتهم اليومية. وفي اليمن والسودان، تشمل الأنشطة اليومية للنساء والأطفال ضرورة السفر لمسافات متزايدة لجلب المياه الصالحة للشرب (على سبيل المثال، ما يصل إلى 4 كم في غرب كردفان في السودان)، كما أن هذا العمل الإضافي أجبر الفتيات في مناطق بالريف للتسرب من المدارس.

الذين يعتمدون عليها. ويواجه النمو السكاني المتزايد متاقصة إلى حد ما من الموارد الطبيعية للمياه العذبة، وقد أدى ذلك إلى تناقص نصيب الفرد من موارد المياه العذبة المتجددة في المنطقة بصورة متزايدة؛ ووصل الآن حوالي عُشر المتوسط العالمي.

وتعد إتاحة الموارد أمراً مهماً لصياغة وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة طويلة الأجل والفعالة، كما سيكون ضمان أمن المياه العذبة المتجددة في المنطقة العربية أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على الأمن البشري والاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة.

وبالتالي يجب إدارة ندرة المياه العذبة وأمنها بشكل صحيح في المنطقة العربية، وذلك عن طريق تخفيف الضغوطات غير المناخية المسؤولة عن زيادة ضغط المياه العذبة وانعدام الأمن، وهو أمر ضروري لاستعادة جودة العديد من موارد المنطقة، وللتغلب على المعدل السريع الذي ترتفع به ندرة الموارد.

بالإضافة للآثار الاقتصادية السابقة ذكرها، تؤثر التغيرات المناخية أيضاً على الجوانب الاجتماعية للمجتمعات التي ستؤثر بدورها سلباً بشكل غير مباشر على اقتصاد الدول وتشكل عبئاً إضافياً على الحكومات، ولعل أهم تلك الآثار ما يلي:

3. الهجرة والنزوح

من المحتمل تدهور الحالة المعيشية في الريف لأن تغير المناخ يغير أنماط هطول الأمطار ويقلل الإنتاجية الزراعية، مما يحفز الهجرة إلى المدن. ومن عام 2006 إلى عام 2011، عانت الصومال من جفاف طويل قد يكون أكثر حدة بسبب تغير المناخ، مما أدى إلى نزوح أربعة ملايين شخص. وبالمثل، فإن الجفاف الذي طال أمده في سوريا من عام 2006 إلى عام 2010، أدى إلى هجرة جماعية من 200000 إلى 300000 شخص من الأراضي الزراعية إلى المراكز الحضرية.

ويأتي أكثر من نصف اللاجئين في العالم من المنطقة العربية، ومن المرجح أن تصبح هذه الظاهرة أكثر شيوعاً مع تصاعد التوترات بسبب تقاسم الموارد الطبيعية الشحيحة بشكل متزايد، وتزايد مخاطر الجفاف والتصحر والتغيرات في توافر الأراضي والمياه بسبب تغير المناخ. والمجتمعات الزراعية معرضة بشكل خاص للتأثر، بالإضافة إلى المناطق الساحلية المنخفضة، ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي ارتفاع منسوب سطح البحر إلى نزوح



6. معدلات النزاع

مشتركة لمستقبل البشرية والكوكب، وتعد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs) متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وتغطي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، كما تمثل صميم خطة عام 2030. ومن المتوقع أن تسعى جميع البلدان لتحقيق تلك الأهداف، وكذلك مساعدة المحتاجين من الدول لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وتواجه المنطقة العربية تحديين حاسمين في هذا الصدد، أولاً، لا تستطيع البلدان الأكثر فقراً تقديم حتى بعض من أهم العوامل المساعدة للرفاهية لمواطنيها، ثانياً، تخلف المنطقة ككل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر كاملة. والجدير بالذكر أنه على الرغم من أن الصراعات وعدم الاستقرار يعيقان التقدم في العديد من مجالات التنمية المستدامة، فإن العكس هو الصحيح أيضاً، حيث أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن الإقليميين الدائمين إلا إذا تمكنت جميع بلدان المنطقة من توفير رفاهية لسكانها مع حماية مواردهم الطبيعية، ولكن في الوقت نفسه، هناك اتجاهات إيجابية على العديد من أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة، والتي يمكن البناء عليها لدعم التنفيذ المتسارع لخطة التنمية المستدامة.

وتحتاج المنطقة إلى تسريع الجهود في جميع مجالات التنمية المستدامة حيث حققت فقط متوسط 58 من أصل 100 نقطة في مؤشر التنمية المستدامة (SDG) للدول العربية لعام 2019، مع

وفي الدول الهشة بشكل خاص، يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى ظهور أشكال جديدة من الضعف الاجتماعي نظراً لأن تغير المناخ يعمل على جبهات عديدة، وقد يؤدي حدث واحد إلى سلسلة من النتائج الوخيمة. فقد تحدث العديد من عواقب تغير المناخ غير المباشرة والتي يصعب التنبؤ بها. وعلى سبيل المثال، تبين أن الجماعات المتطرفة مثل "داعش" تقوم بتجنيد الشباب في المناطق المهتدة، بنضوب الموارد الطبيعية والمناطق التي تتأثر بشكل متزايد بتغير المناخ، كما أنه بلا شك أن انعدام الأمن الغذائي ساهم في الاستياء الذي حفز الاضطرابات الاجتماعية والسياسية الأخيرة في المنطقة، ناهيك عن التأثير المباشر لتغير المناخ على انخفاض المياه والأمن الغذائي وتحفيز النزاع المسلح.

ثالثاً - نحو منظومة عربية خضراء جديدة لإدارة السياسات والمواسات والنساليب

أ. أولوية التنمية المستدامة

تضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خريطة طريق

الأكثر ندرة في العالم حيث تستمر ندرة المياه في الزيادة بسبب محدودية موارد المياه العذبة المتجددة وتقلصها المستمر الناجم عن الاستغلال المفرط وتدهور النوعية، وكذلك النمو السكاني وعدم كفاية الأموال لتمويل البنية التحتية للمياه، بالإضافة الى تأثيرات التغيرات المناخية. كذلك الهدف الثالث عشر (SDG13) (العمل المناخي) الذي يسعى إلى تعبئة 100 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2020 لتلبية احتياجات البلدان النامية من أجل توسيع نطاق تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

الخطة الوطنية لتغير المناخ في دولة الإمارات -2017- 2050 (دراسة حالة)

وضعت الدولة تلك الخطة إدراكاً منها أن فهم مخاطر تغيرات المناخ هو شرط أساسي لتطوير تدابير مناخية سريعة الاستجابة، حيث تتضمن الخطة هدف إجراء تقييم وطني لمخاطر المناخ بحلول عام 2020. ولتحقيق هذا الهدف، قدمت المنظمة العالمية للتنمية الخضراء (GGGI) (Global Green Growth Institute) الدعم الفني لوزارة تغير المناخ والبيئة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. ويتكون الإطار الوطني لتقييم مخاطر تغير المناخ الذي وضعتة (GGGI) من خمس مراحل (كما هو موضح بالشكل رقم 13) بدأ بتقييم المعرفة الموجودة حول ظروف وتوقعات المناخ المحلي، وحددت المرحلة الثانية مجموعة من الآثار المحتملة لتغير المناخ خاصة بالقطاعات المختلفة وذات الصلة بالسياق الوطني، والمرحلة الثالثة تقييم حجم واحتمالية حدوث هذه الآثار، وتم إدخال نتائج هذا التقييم إلى المرحلة الرابعة التي حددت أهم مخاطر المناخ على دولة الإمارات والتي تلخصت في آثار سلبية على القطاع الصحي، مما يتعارض مع الهدف الثالث لخطة التنمية المستدامة (SDG3) الذي ينص على (الصحة الجيدة والرفاهية)، بالتالي تأثير على العمالة والإنتاجية، بالإضافة الى آثار سلبية على قطاع الطاقة يتعارض مع الهدف السابع لخطة التنمية المستدامة (SDG7) الذي ينص على (طاقة نظيفة بأسعار معقولة)، وأيضاً أضرار على البنية التحتية يتعارض مع الهدف التاسع للتنمية المستدامة (SDG9) والذي ينص على (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، وأخيراً آثار ضارة على البيئة تتعارض مع الهدف الخامس عشر من أهداف خطة التنمية المستدامة (SDG15).

بقاء عقد واحد فقط لتحقيق أجندة 2030.

وفي عام 2019، برزت خمس دول كقادة إقليميين بمجموع إجمالي قدره 65 أو أعلى من أصل 100، والدول هي (الجزائر والإمارات والمغرب وتونس والأردن). وعلى الجانب الآخر حققت ثلاث دول أقل من 50% من أهداف التنمية المستدامة، وهم جزر القمر واليمن والصومال، ومن المؤكد ستحتاج هذه البلدان إلى بذل جهود هائلة على الصعيدين المحلي وبالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين لضمان عدم تخلفهم عن الركب. كما تظهر فلسطين لأول مرة في مؤشر (SDG)، ولكن نظراً لانخفاض توفر البيانات (55% فقط من المؤشرات الفرعية لديها بيانات عن فلسطين)، فإنها لا تحصل على درجة إجمالية في المؤشر.

والنتائج المحلي الإجمالي المرتفع للفرد لا يشير تلقائياً إلى ترتيب إقليمي عالٍ في مؤشر التنمية المستدامة، ومع ذلك، هناك ارتباط قوي بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان الـ 11 الأقل أداءً، مما يشير إلى وجود صلة بين الأداء الاقتصادي ونتائج التنمية المستدامة. وتوضيحاً للوضع العربي في مؤشر التنمية المستدامة، فقد تم تقسيم المنطقة العربية إلى أربع مناطق فرعية بناءً على حالة الدخل والموقع الجغرافي. ومن بين هذه المناطق الفرعية، تتمتع شمال إفريقيا وتضم (الجزائر - مصر - ليبيا - المغرب - تونس) بأعلى متوسط لمؤشر التنمية المستدامة (SDG) بواقع 63 نقطة من أصل 100، تليها دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات - البحرين - الكويت - قطر - السعودية - عمان) بواقع 62 نقطة، ثم في المرتبة الثالثة بلاد الشام (الأردن - لبنان - فلسطين - سوريا - العراق) بواقع 59 نقطة، ثم أقل البلدان نمواً (جزر القمر - جيبوتي - موريتانيا - الصومال - السودان - اليمن) بواقع 49 نقطة.

للتغيرات المناخية تأثير وارتباط وثيق بإمكانية الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن من أهم النتائج الاقتصادية الناجمة عن التغيرات المناخية هو تهديد كل من الأمن الغذائي والأمن المائي، والعنصرين يمثلان أحد أهم أهداف التنمية المستدامة، حيث يتضمن الهدف الثاني (SDG2) (القضاء التام على الجوع) والهدف السادس (SDG6) (ضمان توافر المياه والصرف الصحي وإدارتها بشكل مستدام للجميع). والجدير بالذكر في ما يتعلق بالأمن المائي، فإن المنطقة العربية من بين المناطق

الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة بشأن المياه النظيفة والصرف الصحي، والهدف السابع 7 بشأن الطاقة النظيفة التي يمكن تحمل تكلفتها، والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المدن والمجتمعات المستدامة، والهدف الثاني عشر بشأن الاستهلاك والإنتاج، والهدف الثالث عشر بشأن العمل المناخي، والهدف الرابع عشر بشأن الحياة تحت الماء، والهدف الخامس عشر بشأن الحياة على البر.

وشمل تطوير الخطة تحليلات كمية ونوعية لمشاريع النمو الأخضر القطاعي، التي وافق عليها مجلس وزراء الأردن في عام 2017، واعترفت بها جامعة الدول العربية كنموذج إقليمي للتجربة والتكرار، وذلك دعماً للخطة (NGGP) واستعداداً للانتقال إلى النمو الأخضر بعد عام 2025.

وتتطوي الخطة على خمسة أهداف وطنية للنمو الأخضر "تعزيز رأس المال الطبيعي والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية والحد من الفقر وكفاءة الموارد والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره"، وستساعد كل خطة عمل قطاعية الأردن على تنفيذ خطتها للنمو الاقتصادي الوطني (رؤية الأردن 2025)، والمساهمة الدولة في تحقيق أهداف اتفاقية باريس وأهداف التنمية المستدامة.

رابعاً - التوصيات

إننا نعيش في أزمة مناخية عالمية، تشكل تهديداً كبيراً لرفاهية سكان العالم الذين سيتجاوزون 9 مليارات شخص بحلول منتصف القرن في الوقت نفسه. وهناك فرصة كبيرة لإعادة تشكيل أنظمة الإنتاج والاستهلاك بطرق تدعم رفاهية المجتمع. ومما لا شك فيه، ستلعب استراتيجيات الكفاءة المادية دوراً أساسياً في هذا المسعى. وعلى سبيل المثال، من خلال توفير خدمات الإسكان والتنقل منخفضة الكربون.

وفي العقد الماضي ازداد اهتمام واضعي السياسات بالموارد الطبيعية في ظل أطر مثل الاقتصاد الدائري، والإدارة المستدامة للمواد. ومع ذلك، لا تزال السياسات المتعلقة باستخدام المواد تركز إلى حد كبير على إدارة النفايات بدلاً من الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، لذلك يجب أن تكون السياسات والبحوث المتعلقة بالموارد الطبيعية متوافقة بشكل أفضل مع الحاجة الملحة للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

ومن خلال تحليل الثغرات الموجودة في الإجراءات الحالية والقرارات المؤسسية المحيطة بالقطاع، اقترحت المرحلة الأخيرة اتخاذ تدابير للتكيف مع تغير المناخ لمعالجة المخاطر ذات الأولوية.

ب. الاستثمار في الاقتصاد الأخضر

النمو المستدام بيئياً والشامل اجتماعياً يعتمد على الاقتصاد الأخضر الذي يركز على فرص النمو الاقتصادي التي تتميز بنسب الكربون المنخفض والمرونة للمناخ، وتمنع التلوث أو تعالجه، وتحافظ على أنظمة بيئية صحية ومنتجة، وتخلق فرص عمل خضراء، وتحد من الفقر وتعزز الاندماج الاجتماعي، وهو ما تحتاجه المنطقة في الوقت الراهن لتخطي عقبات التغيرات المناخية.

وتجدر الإشارة إلى أن المعهد العالمي للنمو الأخضر (GGGI)، وهو منظمة حكومية دولية قائمة على المعاهدات تضم 33 دولة عضو في خمس قارات، يلتزم بدعم تحولات الاقتصاد الأخضر في الاقتصادات النامية والناشئة التي تتدمج مع مختلف القطاعات والقضايا الإنمائية.

وفي السنوات الخمس الأخيرة التي تلت اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs)، نفذت GGGI مبادرات الكربون المنخفض وأخرى ذات صلة بالمناخ في الأردن والمغرب والإمارات. وتندمج تلك المبادرات مع العديد من أهداف التنمية المستدامة، ويمكن أن تعمل على إلهام أساليب مماثلة في أماكن أخرى في المنطقة.

دعم أهداف التنمية المستدامة من خلال تعميم النمو الأخضر في الأردن (دراسة حالة)

كخطوة حاسمة لمحاذاة ودمج النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتداعيات تغير المناخ وجدول أعمال البيئة، طور الأردن الخطة الوطنية للنمو الأخضر (NGGP) في عام 2017. وتحدد الخطة الفجوات والفرص لتحويلات النمو الأخضر في قطاعات الزراعة والطاقة والنفايات والمياه والسياحة والنقل. والخطة وثيقة الصلة بالعديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك



الطاقة والطاقة المتجددة في المنطقة العربية، وكشفت المراجعة أن مبادرات البحوث في المنطقة ليست ذات توجه استراتيجي، وليس لديها تركيز طويل الأجل.

أ. آليات تفعيل الاستراتيجيات الوطنية في مجال كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة

- يلزم وجود استراتيجيات وطنية متكاملة ومستدامة تشارك فيها كل من أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص.
- يجب ان تقي الاستراتيجيات الوطنية بالأهداف قصيرة وطويلة الأجل، في حين ينبغي أن تركز القضايا قصيرة الأجل على إزالة الحواجز التي تحول دون تطوير سوق كفاءة استخدام الطاقة، وينبغي أن تركز الجوانب طويلة الأجل على ضمان استدامة الممارسات الموفرة للطاقة في مختلف قطاعات الاقتصاد.
- لدعم تخطيط الاستراتيجية وتنفيذها، سيكون من الضروري إنشاء مجموعة من الأهداف القابلة للقياس الكمي التي يمكن استخدامها لرصد وتقييم تأثير مبادرات الاستراتيجية على نحو فعال على المستوى الكلي.

وظهر البحث والتطوير في المنطقة العربية في مجال كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة بشكل رئيسي نتيجة للتعاون بين الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومنظمات الاتحاد الأوروبي، ونجحت هذه البرامج الممولة من المانحين في الغالب في خلق خبرة بشرية هائلة وقدرات بحثية محلية، كما تم إنشاء وتطوير مراكز أبحاث الطاقة، لكن تأثيرها ظل محدودا بسبب الدعم المالي المحدود وضعف الحوافز.

وأصبحت العديد من هذه المراكز في الآونة الأخيرة شركاء في المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة (RCREEE) الذي تم إنشاؤه عام 2008 في القاهرة من قبل بعض شركاء الاتحاد الأوروبي، ويوفر منصة للتبادل الإقليمي حول قضايا السياسات والمسائل التكنولوجية.

وتحركات بعض الجامعات في المنطقة بشكل أسرع من حيث توفير التعليم في مجال الطاقة على مستوى الدراسات العليا وفي معالجة قضايا بحوث الطاقة التطبيقية ذات الصلة ببلدانهم. ولكن سلطت دراسة حديثة الضوء على تركيز البحث الحالي على كفاءة

- تطوير خطط التمويل المناسبة لاستراتيجيات كفاءة الطاقة:
 - وضع خطط تمويل مناسبة تضم الحكومات والقطاع الخاص (المستثمرين والبنوك المحلية) والمؤسسات المالية الدولية.
 - قد يشمل ذلك أيضاً إنشاء صناديق وطنية للطاقة المتجددة، مثل الصناديق القائمة في لبنان والمغرب وتونس لدعم تطوير السوق في وقت مبكر. وينبغي للجهات المانحة والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف إعطاء الأولوية لمشاريع المساعدة الإنمائية ومثل تلك الاستراتيجيات.
 - الدعم التكنولوجي لاستراتيجيات كفاءة الطاقة:
 - قد يحدث هذا من خلال مخططات مختلفة، بما في ذلك:
 - المشاريع المشتركة بين مزودي التكنولوجيا الدوليين والشركات المحلية، وسيؤدي ذلك إلى رفع مستوى قدرات التصنيع المحلية وتحديثها.
 - كما يجب تعزيز التعاون نفسه مع مؤسسات البحث لإظهار واختبار تقنيات الطاقة الكهربائية والإلكترونية.
 - تنمية القدرات ودعم الأيدي العاملة لتحقيق أهداف استراتيجيات كفاءة الطاقة:
 - تعزيز القدرة المؤسسية لدعم تطوير استراتيجيات وطنية شاملة لكفاءة الطاقة وتعلم المخاطر ضمن عمليات التخطيط الوطنية للتنمية المستدامة.
 - ينبغي أن يشمل ذلك تعزيز قدرة وكالات الطاقة الكهربائية ووكالات الطاقة المتجددة على المستويات الوطنية.
 - ينبغي أن تدرس إدراج تقنيات الطاقة المتجددة في المناهج الدراسية للمدارس والجامعات، وتشمل تدريب الموارد البشرية على جميع المستويات مثل المخططين والمهندسين والفنيين من أجل تصميم وتركيب وصيانة النظم المتجددة.
 - كما أن زيادة الوعي وبناء قدرات القطاع المالي أمر بالغ الأهمية للتغلب على حاجز التمويل.
 - تشجيع إنشاء رابطات الصناعة لكي تلعب دوراً حيوياً في تطوير السوق والتواصل والتوفيق بين المصنعين والمستوردين والمستهلكين، كما أنها تحفز التعاون والشراكات بين القطاعين العام والخاص مع الهيئات التنظيمية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى.
- ويمكن تصنيف النهج الرئيسي لتحقيق أهداف وغايات الاستراتيجية في مجموعتين:
1. تدابير السياسة ومبادرات السوق لتحفيز الطلب على السلع والخدمات ذات الكفاءة في استخدام الطاقة وزيادة المعروض منها وذلك عن طريق:
 - استخدام الأدوات التنظيمية للانتقال إلى كفاءة الطاقة (مثل الأسعار والإعانات والحوافز الضريبية وإعفاء رسوم الاستيراد والرموز والمعايير).
 - جذب استثمارات القطاع الخاص وموارده في مجال كفاءة الطاقة (مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبرامج التمويل الخاصة).
 - التخطيط الاقتصادي والبيئي (مثل تخطيط التكلفة الأقل least cost planning، وإدارة جانب الطلب، Demand Side Management (DSM)، ومصادر الطاقة المتجددة.. إلخ).
 2. الأنشطة الشاملة التي تسهل تحسين كفاءة الطاقة على المستويات الوطنية، وهذا قد يشمل:
 - زيادة الوعي بكفاءة الطاقة لجميع أصحاب المصالح والمستهلكين.
 - بناء القدرات في المؤسسات الرئيسية (الهيئات التنظيمية، ومقدمي الخدمات، والصناعة، ومؤسسات التمويل، والمؤسسات البحثية.. إلخ)
 - تطوير نظام متكامل لإدارة المعرفة بكفاءة الطاقة لتوفير وتسهيل تدفق معلومات كفاءة الطاقة في جميع أنحاء الاقتصاد.
- الإطار التشريعي والقانوني لاستراتيجيات كفاءة الطاقة:
 - ينبغي اعتماد سياسات واستراتيجيات وقوانين وطنية للطاقة المتجددة.
 - يجب أن يهدف هذا إلى فتح قطاع الطاقة للمنافسة ومشاركة القطاع الخاص، ومن الأمثلة على ذلك القوانين واللوائح الخاصة بالتعريف الجمركية، وقوانين إدارة جانب الطلب، وتخصيص الميزانية للمؤسسات العاملة في مجال الطاقة المتجددة، وإدراج التكنولوجيات المتجددة في مختلف برامج البحث والتطوير الوطنية.



- يجب أن توفر هذه الحملات معلومات عن مفاهيم الطاقة المتجددة وفوائدها ومتطلبات التشغيل الخاصة بها.
- تحديد ونشر قصص النجاح حيث تلعب المشروعات الإيضاحية دوراً رئيسياً في زيادة الوعي وتعزيز التكرار، وهذا أمر بالغ الأهمية لكسب قبول ودعم الجمهور لخيارات الطاقة المتجددة.
- الحوافز الاقتصادية لتشجيع تقنيات كفاءة الطاقة
- تهدف الحوافز الاقتصادية لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد المتجددة إلى تشجيع الاستثمار في المعدات الموفرة للطاقة وتقنيات الطاقة المتجددة من خلال خفض تكلفة الاستثمار المعتمد على تلك التقنيات.
- يجب ان تُستخدم أيضاً بعض التدابير المالية مثل الائتمانات الضريبية أو تخفيض الرسوم الجمركية لتقليل التكاليف.
- تعد ميزة (Feed-in-Tariff) في الجزائر مثلاً جيداً على استخدام الأداة الاقتصادية لتعزيز تقنيات الطاقة المتجددة. وقد مر عدد من الدول العربية مثل المغرب وتونس ولبنان بخبرات في تقديم الحوافز الاقتصادية، والتي يمكن أن تكون مفيدة للدول العربية الأخرى.
- تطوير قدرات البحث والتطوير في مجال كفاءة الطاقة
- توجد بعض الفرص الرئيسية للتدخلات الرامية إلى تعزيز البحوث في مجال كفاءة التعليم والطاقة المتجددة في المنطقة العربية بما في ذلك:
- تعزيز التعاون بين الجامعات العربية مع شركات قوية وذات مغزى لتبادل أعضاء هيئة التدريس والطلاب.
- دعم برامج البحوث متعددة التخصصات طويلة الأجل في مجال الطاقة مع شركاء متعددين من مختلف البلدان.
- تسهيل التنقل بين الدول العربية بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي.
- المزيد من التمويل على البحث والتطوير لتحسين التقنيات المتجددة والمباني الخضراء واستخداماتها لمستويات الطاقة الكفوءة.
- رفع مستوى الوعي العام لتقنيات الطاقة الكفوءة والمتجدده يمثل انخفاض مستوى الوعي ونقص المعرفة بالتكاليف والفوائد الأخرى لتكنولوجيات الطاقة المتجددة عقبات رئيسية أمام توسعها وتطبيقها، ومن المتوقع أن يؤدي تطوير حملات فعالة للتوعية والترويج للجمهور تستخدم جميع وسائل الإعلام إلى نتائج ملموسة.

في التخصصات التي يمكن أن تسهم في المرونة الحضرية، ويشمل أيضاً بناء قدرات المسؤولين الحكوميين المحليين والبلديات ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بقضايا تخطيط المدن وإدارتها والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها.

- سياسات وتدابير إدارة الكوارث ستكون المدينة التي لا توجد بها أنظمة مرنة معرضة للغاية للكوارث المناخية، وبالتالي لابد من إطلاق مبادرة تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي للإدارة الوطنية للكوارث، بما في ذلك على الفور، تعزيز ممارسات التخطيط الحالية لإدارة الكوارث، وتحسين قدرة المجتمعات المحلية على التكيف، وتعزيز التعاون الإقليمي في نفس المجالات، ويشمل أيضاً إصلاح التشريعات الحالية للتخطيط الحضري واستخدام الأراضي لدمج اعتبارات تغير المناخ.

الخلاصة:

للتغيرات المناخية اثار وخيمة على اقتصادات الدول ومعيشة الأفراد، حيث يقر الباحثون أن الزيادة المستمرة في متوسط درجة الحرارة العالمية بمقدار 0.04 درجة مئوية في السنة، من المقرر أن تخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العالم بنسبة 7.22% بحلول عام 2100. كما إن تأثير الزيادة في درجة الحرارة 1 درجة مئوية يؤدي إلى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 1.2%، وخاصة لاقتصادات الدول النامية، وذلك بالإضافة الى تأثيره على الجوانب الاجتماعية كصحة الأفراد ومستويات النزاع وتمكين المرأة.

وفي هذا الصدد، يجب أن تتواكب جهود الدول العربية وخاصة للدول ذات المناطق الأكثر عرضة للخطر، مثل البلدان التي لا تمتلك منافذ ساحلية والدول الجزرية، على التكيف مع تغير المناخ وذلك بإدماج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات الوطنية. ومع توافر الإرادة السياسية ومجموعة واسعة من التدابير التكنولوجية، لا يزال بالإمكان الحد من الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية إلى درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وهذا يتطلب إجراءات جماعية عاجلة من قبل كل دول العالم العربي والعالم أجمع، كما يعد زيادة الكفاءة في استخدام الموارد هو السبيل نحو تحقيق الدرجة ونصف المئوية المحددة في اتفاقية باريس.

ب. آليات التخطيط الحضري والمدن المرنة

المنطقة العربية هي واحدة من المناطق الأكثر تحضرًا في العالم، ويصل معدل التحضر إلى 90% في بعض الدول العربية خاصة في منطقة الخليج. علاوة على ذلك، شهدت العقود القليلة الماضية تطورات واسعة النطاق وانتشاراً حضرياً هائلاً، مثل ما يحدث في دبي وفي العديد من مدن مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، تستضيف المناطق الساحلية الأنشطة الاقتصادية الحيوية، مثل الزراعة والسياحة والصناعة ومحطات الطاقة ومحطات تحلية المياه والبنية التحتية الرئيسية. وبعض هذه المراكز الحضرية العربية لديها بنية تحتية رديئة، وستتأثر بشكل كبير بتغير المناخ في الوقت نفسه. تفتقر معظم هذه المدن إلى الاستراتيجيات العادية لتخفيف الكوارث، ناهيك عن المخاطر المحتملة غير المتوقعة والجديدة لتغير المناخ. وتوضح الأحداث المناخية القاسية الأخيرة مثل الفيضانات المفاجئة والأعاصير في بعض الدول العربية الدمار الذي يمكن أن تحدثه التغيرات المناخية على المناطق الحضرية الساحلية المكتظة بالسكان.

ولتقليل مخاطر تغير المناخ، سيتعين على تشريعات التخطيط الحضري الجديدة أن تدرج التغيرات المناخية في تقييمات الأثر للتنمية الحضرية المستقبلية، وهذا يشير إلى تغييرات جذرية في كيفية تخطيط المدن والضواحي.

- البحث العلمي في مجال التخطيط الحضري والمدن المرنة

- هناك حاجة إلى البحث والتعليم حول التغيرات المناخية العالمية المحتملة، مثل ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع مستوى سطح البحر والعواصف والفيضانات والحرائق البرية وتأثيرها على التصميمات الحضرية وذلك عن طريق:

- زيادة وعي المورد البشري ودفع المهندسين في المستقبل والعلماء والمخططين والمسؤولين المحليين ومديري الطوارئ إلى الاستعداد لمواجهة تحديات المناخ في المستقبل عن طريق برامج تدريبية ودورات تعليمية متخصصة بمشاركة كافة الجامعات المعنية.

- يجب أن تشمل هذه البرامج دعم التعليم الجامعي للطلاب



ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل
الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي
والإجتماعي والثقافي.



على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلاً عالياً، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:



استكشاف فرص الأعمال
وتحديد الشركاء التجاريين



الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات
الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية
والعربية



إقامة المعارض، ولقاءات أعمال،
والفعاليات، والمحاضرات،
وتنظيم البعثات التجارية



بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين
الشركات، والحكومات، والمؤسسات
الأخرى العربية والبرازيلية



إعداد دراسات الجدوى
والإمكانات الإستثمارية



تقديم الخدمات الإستشارية



التصديق على وثائق
ومستندات التصدير



تقديم خدمات الترجمة
العربية – البرتغالية

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 2145 3200 (11) (55)

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1) (One Jumeirah Lake Towers)
الطابق الخامس

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo - SP 01310-000
Brasil - São Paulo

الفروع:

إيتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

الاقتصاد العالمي في 2020! مخاطر سياسية وقلق اجتماعية وانتشار "كورونا" القاتل

كشف صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير، عن أن التطورات التي حدثت منذ خريف 2019 تشير إلى أن مجموعة من الاحتمالات التي تواجه الاقتصاد العالمي أصبحت أقل ميلاً للتطورات المعاكسة مقارنة بما ورد في عدد أكتوبر 2019 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويمكن أن تستمر هذه الدلائل المبكرة على الاستقرار وصولاً إلى توثيق الصلة بين الإنفاق الاستهلاكي الذي لا يزال متماسكاً وتحسُّن الإنفاق التجاري. ويمكن أن يأتي دعم إضافي أيضاً من انحسار المعوقات المتفردة التي تواجه الأسواق الصاعدة الرئيسية، اقتراناً بآثار التيسير النقدي. غير أن مخاطر التطورات المعاكسة لا تزال بارزة، خصوصاً في ضوء انتشار وباء "كورونا" بسرعة هائلة وحصده آلاف الأرواح إلى جانب تأثيره على حركة التجارة العالمية، أضف إلى ذلك زيادة التوترات الجغرافية-السياسية وخاصة بين الولايات المتحدة وإيران، واحتدام القلاقل الاجتماعية، وتدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، وزيادة عمق الاحتكاكات الاقتصادية بين بلدان أخرى. ويمكن أن يتسبب تحقق هذه المخاطر في سرعة تدهور المزاج السائد، مما يهبط بالنمو العالمي إلى أقل من توقعات السيناريو الأساسي.



وعوامل الضغط المتفردة في اقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية خلال النصف الثاني من عام 2019. وظهرت تحديات جديدة بسبب احتدام القلاقل الاجتماعية في عدة بلدان، إلى جانب الكوارث

بحسب صندوق النقد الدولي ظل النشاط الاقتصادي العالمي - وخاصة في قطاعي الصناعة التحويلية والتجارة - تحت وطأة عدم اليقين بشأن السياسة التجارية، والتوترات الجغرافية-السياسية،

قطاع السيارات مع معايير الانبعاثات الجديدة، وحالة السكن في أنشطة إطلاق منتجات تكنولوجيا جديدة، وتراكم المخزون. كذلك توقف التدهور في مزاج الأعمال ونظرة مديري المشتريات لقطاع الصناعة التحويلية، لكن التشاؤم ظل سائدا بوجه عام. ومن التطورات المهمة أن تحسنا قد طرأ على الطلبات الجديدة كمكّون فرعي في المسوح ذات الصلة، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وبالانساق مع هذه المسوح، بدا أن نمو التجارة العالمية قد توقف عن الانخفاض. ومن ناحية أخرى، طرأ بعض الضعف على نشاط قطاع الخدمات، لكنه ظل في حدود توسعية، بدعم من الإنفاق الاستهلاكي الذي لا يزال متماسكا - مما ساعد بدوره على استمرار العرض المحدود في أسواق العمل، والبطالة المنخفضة، والارتفاع المتواضع في الأجور.

أوضاع مالية داعمة

أدت بوادر الاستقرار المبكرة إلى تعزيز مزاج الأسواق المالية الذي يدعمه بالفعل تخفيض البنوك المركزية لأسعار الفائدة. وبدا أن الأسواق قد أدخلت في حساباتها آفاق السياسة النقدية الأمريكية وتحول مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى "تعليق" الإرشادات الاستشرافية بعد ثلاثة تخفيضات في أسعار الفائدة خلال النصف الثاني من عام 2019. وتحسنت شهية المخاطر لدى المستثمرين مع ورود أخبار مواتية بين الحين والآخر عن العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين وانحسار المخاوف من احتمال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق. وواصلت الأسهم تقدمها في الاقتصادات المتقدمة الكبيرة على مدار الخريف؛ وارتفعت عائدات السندات السيادية الأساسية عن مستوياتها المنخفضة المسجلة في سبتمبر؛ وزادت قوة تدفقات الحافظة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة، ولا سيما إلى صناديق السندات. وعكست تحركات العملات بين سبتمبر ومطلع يناير التحسن العام في مزاج المستثمرين فيما يتعلق بتحمل المخاطر وانخفاض التوترات التجارية مع تراجع الدولار الأمريكي والين الياباني بنحو 2% وارتفاع اليوان الصيني بنحو 1,5%. وكان أبرز تحرك بين العملات الرئيسية هو ارتفاع سعر الجنيه الإسترليني (بنسبة 4% منذ سبتمبر) على خلفية التصورات بانخفاض مخاطر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق. ومن ثم تظل الأوضاع المالية تيسيرية بوجه

المناخية - من أعاصير منطقة الكاريبي إلى الجفاف وحرائق الغابات في أستراليا والفيضانات في الشرق الإفريقي والجفاف في الجنوب الإفريقي.

وبالرغم من هذه التطورات المعاكسة، ظهرت بعض المؤشرات بالقرب من نهاية العام تنوّه إلى أن النمو العالمي ربما يكون قد توقف عن الانخفاض. وبالإضافة إلى ذلك، استمر تيسير السياسة النقدية إلى النصف الثاني من عام 2019 في عدة اقتصادات. وإلى جانب الدعم الكبير الذي حققه هذا التيسير في أوائل 2019، فمن المنتظر أن تساعد آثاره المتأخرة على استعادة النشاط العالمي في مطلع 2020. وكما ناقش أدناه، فإن النمو العالمي المقدر لعام 2019 والمتوقع لعام 2020 كان يمكن أن يصل إلى أقل من ذلك بمقدار 0,5 نقطة مئوية في كل سنة لولا إجراءات التنشيط النقدي.

دلائل مهدية على تحقق الاستقرار بهدول بطيء

في الربع الثالث من عام 2019، كان النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة (بما فيها الهند والمكسيك وجنوب إفريقيا) أضعف مما كان متوقعا وقت صدور عدد أكتوبر 2019 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وذلك في الأساس بسبب الصدمات التي أصابت بلدان بعينها وشكلت عبئا على الطلب المحلي. فكما كان متوقعا، تباطأ النشاط بوجه عام في مجموعة الاقتصادات المتقدمة (وهو ما يعكس في معظمه تراجع النمو في الولايات المتحدة بعد عدة أرباع عام من الأداء الذي تجاوز مستوى الاتجاه العام).

ورغم استمرار خلق الوظائف (وهو ما حدث في بعض الحالات في سياق انخفاض قياسي في معدلات البطالة الفعلية)، فقد ظل التضخم الأسعار الاستهلاكية الأساسي ضعيفا في الاقتصادات المتقدمة، وزاد تراجعاً في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة في ظل زيادة ضعف النشاط. وأدى ضعف الطلب إلى خفض أسعار المعادن والطاقة، مما أبقى التضخم الكلي تحت السيطرة.

وبشكل مبدئي، فإن المؤشرات عالية التواتر للربع الرابع من العام تشير إلى أن الزخم استقر عند معدل بطيء، بدعم مما شهده مطلع العام من تحول واسع النطاق نحو السياسة النقدية التيسيرية والتيسير المالي في بعض البلدان (بما فيها الصين وكوريا والولايات المتحدة). وبدا أن العوامل المؤقتة التي أبطأت نشاط الصناعة التحويلية العالمية قد تلاشت - وهي تتمثل في تكيف



النمو للهند (كما نناقش أدناه) الجانب الأكبر من التخفيضات التي طالت توقعات النمو.

ويعكس مسار النمو العالمي حدوث انخفاض حاد متبوع بعودة مجموعة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ضعيفة الأداء والواقعة تحت ضغوط (بما فيها البرازيل والهند والمكسيك وروسيا وتركيا) إلى مستويات نمو تقترب من المعايير التاريخية. ويعتمد نمط النمو أيضا على احتفاظ اقتصادات الأسواق الصاعدة القوية نسبيا بمستوى أدائها القوي في الوقت الذي تواصل فيه الاقتصادات المتقدمة والصين تباطؤها التدريجي في اتجاه معدلات نموها المحتمل. ومن المتوقع أن يستمر تأثر الاقتصاد العالمي في 2020 بالتيسير النقدي الكبير الذي أجرته الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة في 2019. ولولا هذا التنشيط النقدي لكان تقدير النمو العالمي لعام 2019 ومعدله المتوقع لعام 2020 قد بلغا مستوى أقل بنسبة 0,5 نقطة مئوية في كل من العاميين. ومن المتوقع أن يصاحب التعافي العالمي انتعاش في نمو التجارة (وإن كان أقل من تنبؤات أكتوبر)، مما يعكس تعافي الطلب المحلي والاستثمار على وجه الخصوص، وكذلك انحسار بعض المعوقات المؤقتة في قطاعي السيارات والتكنولوجيا.

عام عبر الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. وتتضمن الاعتبارات الأساسية لتنبؤات النمو العالمي على خلفية التطورات الأخيرة ما يلي: الأثر المرآة لنتائج النصف الثاني من 2019 التي جاءت أضعف مما كان متوقعا في اقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية؛ ودلائل الاستقرار المبدئية في مجال الصناعة التحويلية في الربع الرابع من العام، مع بعض التراجع في نشاط قطاع الخدمات الذي لا يزال متماسكا؛ والأوضاع المالية التيسيرية؛ وعدم التيقن من مستقبل التعريفات الجمركية، والقلقل الاجتماعية، والتوترات الجغرافية-السياسية.

تحسن وتواضع في 2020

من المتوقع وفقا لصندوق النقد أن يرتفع معدل النمو العالمي، المقدر بنحو 2,9% في 2019، إلى 3,3% في 2020 ثم يرتفع بدرجة طفيفة إلى 3,4% في 2021. ومقارنة بتنبؤات عدد أكتوبر 2019 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يعادل النمو المقدر لعام 2019 والمتوقع لعام 2020 انخفاضا بنسبة 0,1 نقطة مئوية لكل عام، و0,2 نقطة مئوية لعام 2021. ويمثل انخفاض تنبؤات

في نهاية يناير يعقبه انتقال تدريجي إلى علاقة اقتصادية جديدة.

- ومن المتوقع أن يعتدل النمو في اليابان بانخفاض معدل نمو 1% في 2019 إلى 0,7% في 2020 (بارتفاع قدره 0,1 و 0,2 نقطة مئوية عن المتوقع في عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويعكس رفع توقعات النمو عن المستوى المقدر لعام 2019 قوة الاستهلاك الخاص، بدعم جزئي من التدابير المضادة التي اتخذتها الحكومة اقترانا بزيادة معدل ضرائب الاستهلاك في أكتوبر، وقوة الإنفاق الرأسمالي، والتعديلات التاريخية في الحسابات القومية. ويعكس رفع تنبؤات النمو لعام 2020 الدفعة المنتظرة من الإجراءات التنشيطية التي أجريت في ديسمبر 2019. ومن المتوقع أن ينخفض النمو إلى 0,5% (قريبا من المستوى المحتمل) في عام 2021، مع انحسار تأثير التنشيط المالي.

وفي مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن يرتفع النمو إلى 4,4% في 2020 و 4,6% في 2021 (بانخفاض قدره 0,2 نقطة مئوية للعامين عن المتوقع في عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) بعد أن بلغ معدل المقدّر 3,7% في 2019. ويعكس نمط النمو للمجموعة مزيجا من التعافي المتوقع من الهبوط الاقتصادي العميق في حالة البلدان ضعيفة الأداء والواقعة تحت ضغوط في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة واستمرار التباطؤ الاقتصادي الهيكلي في الصين.

- من المتوقع أن يسجل النمو في آسيا الصاعدة والنامية ارتفاعا تدريجيا طفيفا من 5,6% في 2019 إلى 5,8% في 2020 و 5,9% في 2021 (فيما يمثل انخفاضا بنسبة 0,2 نقطة مئوية لعام 2019 و 0,3 نقطة مئوية لعام 2020 مقارنة بتوقعات عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويرجع الجانب الأكبر من التخفيض في توقعات النمو إلى تخفيض التوقعات الموضوعة للهند، حيث تباطأ الطلب المحلي بحدّة تجاوزت التوقعات في سياق الضغوط الواقعة على القطاع المالي غير المصرفي وتراجع نمو الائتمان. ومن المقدر أن يبلغ النمو في الهند 4,8% في 2019، على أن يتحسن إلى 5,8% في 2020 و 6,5% في 2021 (بانخفاض قدره 1,2 و 0,9 نقطة مئوية عن توقعات عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، بدعم من دفعة التنشيط النقدية والمالية وأسعار النفط المنخفضة. ومن المتوقع أن يشهد النمو في

وتعتمد هذه النتائج بدرجة كبيرة على تجنب مزيد من التصعيد في التوترات التجارية الأمريكية-الصينية (كما تعتمد بشكل أعم على الحيلولة دون تفاقم العلاقات الاقتصادية الأمريكية-الصينية، بما في ذلك ما يتعلق بسلاسل عرض التكنولوجيا)، وتجنب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، واستمرار احتواء التداعيات الاقتصادية للقلق الاجتماعي والتوترات الجغرافية-السياسية.

- وفي الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يستقر النمو عند معدل 1,6% في 2020-2021 (بانخفاض قدره 0,1 نقطة مئوية عن توقعات 2020 الواردة في عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فيما يرجع في معظمه إلى تخفيض التوقعات للولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة، وكذلك لاقتصادات متقدمة أخرى في آسيا، ولا سيما منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة عقب اندلاع الاحتجاجات).

- في الولايات المتحدة، من المتوقع أن يعتدل النمو بالانخفاض من 2,3% في 2019 إلى 2% في 2020، ثم إلى 1,7% في 2021 (أي أقل بنسبة 0,1 نقطة مئوية عن المتوقع لعام 2020 في عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويعكس هذا الاعتدال العودة إلى موقف محايد للمالية العامة والتراجع المتوقع للدعم المستمد من زيادة تيسير الأوضاع المالية.

- ومن المتوقع أن يتحسن النمو في منطقة اليورو من 1,2% في 2019 إلى 1,3% في 2020 (فيما يمثل تخفيضا للتوقعات بنسبة 0,1 نقطة مئوية) و 1,4% في 2021. ويؤدي التحسن المتوقع في الطلب الخارجي إلى دعم الزيادة المنتظرة في النمو. ولا تزال توقعات عدد أكتوبر 2019 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي دون تغيير يُذكر بالنسبة لكل من فرنسا وإيطاليا، لكنها انخفضت لعام 2020 في حالة ألمانيا، حيث يظل قطاع الصناعة التحويلية في نطاق الانكماش في أواخر 2019، وفي حالة إسبانيا بسبب الأثر المرحل لتباطؤ الطلب والصادرات المحليين في عام 2019 والذي تجاوزت قوته التوقعات.

- وفي المملكة المتحدة، من المتوقع أن يستقر النمو عند معدل 1,4% في 2020، ثم يرتفع إلى 1,5% في 2021 - دون تغيير يُذكر عن توقعات عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتفتقر تنبؤات النمو خروجاً منظماً من الاتحاد الأوروبي



سجلاً 2,5% تقريباً في 2021-2020 بعد أن بلغ 1,8% في 2019 (بارتفاع قدره 0,1 نقطة مئوية لعام 2020 مقارنة بتقديرات عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويعكس هذا التحسن استمرار النمو القوي في أوروبا الوسطى والشرقية، وانتعاش النشاط في روسيا، واستمرار التعافي في تركيا مع الانتقال إلى أوضاع تمويلية أقل تقييداً.

- وفي أمريكا اللاتينية، من المتوقع أن يتعافى النمو من معدل تقديري يبلغ 0,1% لعام 2019 إلى 1,6% لعام 2020 و2,3% لعام 2021 (أقل مما ورد في عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بنسبة 0,2 و 0,1 نقطة مئوية، على الترتيب). وتأتي هذه التوقعات المعدلة في ظل تراجع آفاق النمو في المكسيك في 2020-2021، وهو ما يعزى لعوامل منها استمرار ضعف الاستثمار، وكذلك التخفيض الكبير لتنبؤات النمو في شيلي تحت تأثير القلاقل الاجتماعية. ويتوازن جانب من هذه التخفيضات مع رفع تنبؤات النمو الاقتصادي لعام 2020 في حالة البرازيل، نظراً لتحسن المزاج السائد عقب تمرير إصلاح معاشات التقاعد وانحسار

الصين هبوطاً تدريجياً من معدل تقديري يبلغ 6,1% في 2019 إلى 6% في 2020 و 5,8% في 2021. ومن المرجح أن يصبح الضعف الدوري أخف على المدى القصير بسبب التراجع الجزئي المتصور عن التعريفات الجمركية السابقة ووقف أي زيادات إضافية في التعريفات الجمركية في إطار "المرحلة الأولى" من اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى رفع تنبؤات النمو في الصين بمقدار 0,2 نقطة مئوية لعام 2020 مقارنة بعدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. غير أنه من المتوقع أن يظل النشاط الاقتصادي متأثراً بالنزاعات التي لم تحل في العلاقات الاقتصادية الأوسع نطاقاً بين الولايات المتحدة والصين، إلى جانب ضرورة تعزيز التنظيم المالي اللازم على المستوى المحلي. وبعد تراجع النمو في بلدان آسيا-5 إلى 4,7% في 2019، يُتوقع أن يظل مستقرًا في 2020 قبل أن ينتعش مجدداً في 2021. وقد تم تخفيض توقعات النمو بدرجة طفيفة لكل من إندونيسيا وتايلند، حيث يتأثر الطلب المحلي أيضاً باستمرار ضعف الصادرات.

- ومن المتوقع أن يقوى النمو في أوروبا الصاعدة والنامية

اضطرابات العرض في قطاع التعدين.

• ومن المتوقع أن يبلغ النمو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى 2,8% في 2020 (أقل من توقعات عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بنسبة 0,1 نقطة مئوية)، ثم يرتفع إلى 3,2% في 2021. ويأتي معظم هذا التراجع في توقعات عام 2020 بسبب تخفيض التوقعات لاقتصاد المملكة العربية السعودية على خلفية التراجع المتوقع لنمو إنتاج النفط عقب قرار أوبك+ في شهر ديسمبر بتمديد تخفيضات المعروض النفطي. ولا تزال الآفاق ضعيفة في عدة اقتصادات بسبب تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية (إيران)، والقلقل الاجتماعية (ومنها ما يشهده العراق ولبنان)، والصراع الأهلي (ليبيا وسوريا واليمن).

• وفي إفريقيا جنوب الصحراء، من المتوقع أن يرتفع النمو إلى 3,5% في 2020-2021 (صعوداً من 3,3% في 2019). ويمثل هذا التوقع انخفاضاً بنسبة 0,1 نقطة مئوية عما ورد في عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بالنسبة لعام 2020، و0,2 نقطة مئوية بالنسبة لعام 2021. ويرجع ذلك إلى تخفيض التوقعات لكل من جنوب إفريقيا (حيث تتسبب القيود الهيكلية وتدهور المالية العامة في كبح ثقة الأعمال والاستثمار الخاص) وإثيوبيا (حيث يُتوقع أن يتأثر النمو بعملية ضبط أوضاع القطاع العام اللازمة لاحتواء مواطن الضعف المرتبطة بالديون).

المخاطر الهيطة بأفاق الاقتصاد

لا يزال ميزان المخاطر المحيطة بأفاق الاقتصاد العالمي مائلاً في اتجاه التطورات المعاكسة، وإن كان أقل ميلاً إلى النتائج السلبية مقارنة بما ورد في عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن الممكن أن تستمر دلائل الاستقرار المبكرة حسبما ناقشناها آنفاً، مما يؤدي إلى ديناميكية مواتية بين الإنفاق الاستهلاكي الذي لا يزال متماسكاً وتحسُّن الإنفاق التجاري. ويمكن أن يأتي دعم إضافي من انحسار المعوقات المتفرقة في الأسواق الصاعدة الرئيسية، مقروناً بالتيسير النقدي وتحسن المزاج السائد عقب "المرحلة الأولى" من الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين، مع ما يصاحب ذلك من تراجع جزئي عن التعريفات الجمركية المطبقة من قبل وتعليق أي تعريفات جمركية جديدة. ويمكن أن يؤدي اقتران هذه العوامل إلى زيادة قوة التعافي عن المستوى المتوقع حالياً. ومع ذلك، فلا

تزال هناك مجموعة بارزة من مخاطر التطورات المعاكسة.

• تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية، ومن أبرزها التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، يمكن أن يعطل إمدادات النفط العالمية، ويضر بالمزاج السائد، ويضعف الاستثمار التجاري الذي لا يزال في مستهله. وبالإضافة إلى ذلك، فإن احتدام القلاقل الاجتماعية في كثير من البلدان تأثراً في بعض الحالات، بتآكل الثقة في المؤسسات المستقرة والافتقار إلى التمثيل الكافي في هياكل الحوكمة، يمكن أن يُحدث اضطراباً في النشاط الاقتصادي، ويُعقِّد جهود الإصلاح، ويتسبب في إضعاف المزاج السائد، مما يجذب النمو إلى أقل من المستوى المتوقع. وحيثما كانت هذه الضغوط تزيد من تفاقم التباطؤ العميق الجاري بالفعل، كما هو الحال مثلاً في اقتصادات الأسواق الصاعدة ضعيفة الأداء والواقعة تحت ضغوط، يمكن ألا يتحقق التحسن المتوقع في النمو العالمي الذي يدفعه بشكل شبه كامل التحسن المتوقع في هذه الاقتصادات (والانكماش الأقل عمقا في بعض الحالات).

• أثرت زيادة الحواجز الجمركية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، ولا سيما الصين، على مزاج الأعمال وفاقمت التباطؤ الدوري والهيكلية الجاري في كثير من الاقتصادات على مدار العام الماضي. وامتدت النزاعات إلى التكنولوجيا، فأصبحت تهدد سلاسل العرض العالمية. واتسع نطاق الدوافع التي تقوم عليها إجراءات الحماية لتشمل دواعي الأمن القومي أو حماية العملة. ولا تزال احتمالات التوصل إلى تسوية دائمة للتوترات التجارية والتكنولوجية بعيدة المنال، رغم ما ورد من أخبار إيجابية متفرقة عن وجود مفاوضات جارية. وإذا ما حدث مزيد من التدهور في العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين (كالذي تجسّد، على سبيل المثال، في الاحتكاكات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، أو في الروابط التجارية التي تشترك فيها بلدان أخرى، فمن الممكن أن تتعرق الخطوات الوليدة نحو نهاية الانخفاض في الصناعة التحويلية والتجارة، مما يؤدي بالنمو العالمي إلى نتائج أقل من توقعات السيناريو الأساسي.

• يمكن أن يؤدي تحقق أي من هذه المخاطر إلى إحداث تحولات سريعة في المزاج المالي، وإعادة توزيع المحافظ الاستثمارية في اتجاه الأصول الآمنة، وتصاعد مخاطر تجديد الديون المستحقة على الشركات والكيانات السيادية الضعيفة. ومن شأن تشديد الأوضاع المالية على نطاق واسع أن يكشف النقاب عن مواطن

التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية. ومن غير المرجح أن تتم تسوية التوترات التكنولوجية بين البلدان دون أن تتعاون للحد من الهجمات الإلكترونية العابرة للحدود وحل المشكلات القائمة بشأن حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. وسيؤدي الإخفاق في تسوية الصراعات التجارية والتكنولوجية إلى زيادة تقويض الثقة، وإضعاف الاستثمار، والتسبب في تزايد فقدان الوظائف؛ وعلى المدى الأطول، من شأن ذلك أن يعوق نمو الإنتاجية ويبطئ التقدم في رفع مستويات المعيشة. وهناك حاجة ملحة لأن تسارع البلدان بالتعاون لكبح انبعاث غازات الاحتباس الحراري والحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية من خلال منهج يضمن الاقتسام الملائم للأعباء بين البلدان وداخل كل منها. ومن المجالات الأخرى التي يساعد توثيق التعاون فيها على تعزيز الشمول والصلابة تخفيض التهرب الضريبي والفساد عبر الحدود، وتجنب التراجع عن إصلاحات التنظيم المالي العالمي؛ وضمان وجود شبكة أمان مالي عالمية تتوافر لها الموارد الكافية.

أولويات السياسة في الاقتصادات المتقدمة: بالنظر إلى ضعف النمو المحتمل في اقتصادات هذه المجموعة، ينبغي للبلدان التي تمتلك حيزا ماليا أن تزيد من إنفاقها على المبادرات التي ترفع نمو الإنتاجية، بما في ذلك الأبحاث والتدريب والبنية التحتية المادية. وفيما عدا الحالات التي تتسم بضعف شديد في الطلب الخاص، ينبغي للبلدان عالية المديونية بوجه عام أن تتجه إلى ضبط أوضاعها استعدادا للهبوط الاقتصادي القادم ولإنفاق على المستحقات التي سيحين موعدها في وقت لاحق. ونظرا لأن أسعار الفائدة الأساسية في كثير من الاقتصادات المتقدمة قريبة من النطاق الأدنى الفعلي كما أن أسعار الفائدة طويلة الأجل في مستويات منخفضة (بل وسالبة في بعض الحالات)، فإن أمام السياسة النقدية حيزا محدودا فحسب لمكافحة أي انخفاض إضافي في النمو. وبالنسبة للبلدان التي تمتلك حيزا ماليا، وإذا لم تكن سياسة المالية العامة قد أصبحت توسعية بصورة مفرطة بالفعل، يمكن زيادة الاعتماد على التنشيط المالي لدعم الطلب إذا دعت الحاجة. وسيكون بمقدور صناع السياسات التصدي للهبوط القادم إذا اتخذوا استعدادا مسبقا بتحديد التحرك الملائم حال حدوثه. وينبغي أن تشمل استراتيجيتهم في هذا الصدد إرساء دور مهم للاستثمار في تخفيف تغير المناخ وفي المجالات التي تدعم النمو المحتمل وتضمن تحقيق مكاسب تعود بالنفع على الجميع، وهو ما يشمل قطاعي التعليم والصحة

الضعف المالية التي ظلت تتراكم طوال سنوات أسعار الفائدة المنخفضة، وأن يزيد من انخفاض الإنفاق على الآلات والمعدات والأدوات المنزلية المعمرة. وفي نهاية المطاف، يمكن أن تمتد عودة الأوضاع الضعيفة الناجمة عن ذلك في قطاع الصناعة التحويلية إلى قطاع الخدمات وتتسبب في حدوث تباطؤ أوسع نطاقا.

• فرضت الكوارث المناخية، كالعواصف المدارية والسيول وموجات الحر الشديد وموجات الجفاف وحرائق الغابات، تكاليف إنسانية باهظة وخسائر في الأرواح في مناطق متعددة خلال السنوات الأخيرة. وبالفعل، فإن تغير المناخ، وهو المحرك لزيادة تواتر الكوارث المناخية ودرجة حدتها، أصبح يعرّض النتائج الصحية والاقتصادية للخطر، وليس فقط في المناطق المتأثرة بشكل مباشر. ويمكن أن يفرض تحديات في مجالات أخرى قد لا تكون قد شعرت بعد بالآثار المباشرة، وذلك من خلال المساهمة في الهجرة العابرة للحدود أو الضغط المالي (كما في قطاع التأمين على سبيل المثال) من بين أمور أخرى. ومن شأن استمرار الاتجاهات الحالية أن يكبد المزيد من البلدان خسائر أكثر فداحة.

أولويات السياسة

لا يزال امتداد فترة النمو العالمي دون المتوسط يمثل خطرا ملموسا رغم الدلائل المبدئية على وجود زخم دافع للاستقرار. وإذا اتخذت خطوات خاطئة على صعيد السياسات في هذه المرحلة، يمكن أن يزداد ضعف الاقتصاد العالمي الضعيف في الأصل. وعلى العكس من ذلك، فإن توثيق التعاون متعدد الأطراف وتقوية السياسات الوطنية التي تقدم الدعم في الوقت المناسب يمكن أن يدفع في اتجاه التعافي المستمر لما فيه صالح الجميع. وفي كل الاقتصادات، هناك ضرورة ملحة لمراعاة الشمول والتأكد من أن شبكات الأمان الاجتماعي توفر الحماية بالفعل لمحدودي الدخل وأن هياكل الحوكمة تدعم التماسك الاجتماعي وهي ضرورة تزايد أهميتها في وقت تمتد فيه الاضطرابات إلى نطاق أوسع.

التعاون متعدد الأطراف: يلزم توثيق التعاون العابر للحدود على أصعدة متعددة. فعلى البلدان أن تعجل بمعالجة الشكاوى الموجهة ضد النظام التجاري القائم على القواعد، وتجاوز الطريق المسدود الذي وصل إليه الوضع بالنسبة لجهاز الاستئناف القضائي التابع لمنظمة التجارة العالمية، وتسوية النزاعات دون رفع

ومهارات القوى العاملة والبنية التحتية. وهناك حيز أضيق للمناورة أمام البلدان التي تحتاج إلى إبقاء ديونها في حدود يمكن الاستمرار في تحملها. وإذا أصيب النشاط بضعف شديد، وإذا سمحت أوضاع السوق، يمكن لهذه البلدان إبطاء وتيرة الضبط المالي لتجنب فترة ممتدة من النمو الأقل من المستوى المحتمل. وفي كل الاقتصادات، لا تزال الإجراءات التي تعالج القيود الهيكلية وتزيد من معدلات المشاركة في سوق العمل أمرا ضروريا لمواجهة شيخوخة السكان، وتعزيز آفاق المدى المتوسط، وبناء الصلابة. وينبغي أن تتأكد البلدان أيضا من أن شبكات الأمان الاجتماعي تسهل الوصول إلى الفرص وتحد من انعدام الأمن الاقتصادي. ومن الضروري، خاصة مع استمرار تراكم مواطن الضعف في فترة ممتدة من أسعار الفائدة المنخفضة، العمل على تقوية سياسات السلامة الاحترازية الكلية، وتعزيز الرقابة الاستباقية، بالإضافة إلى زيادة تنقية الميزانيات العمومية للبنوك في بعض الحالات.

أولويات السياسة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: تختلف أولويات السياسة بين بلدان هذه المجموعة حسب ظروف كل منها. فاقتصادات الأسواق الصاعدة التي تمر بحالة من العسر الاقتصادي الكلي ارتباطاً بالاختلالات المحلية ستحتاج إلى مواصلة تعديل سياساتها حسبما تقتضيه إعادة بناء الثقة وإرساء الأوضاع الملائمة لاستعادة النمو المستقر والمستدام. وفي هذه السياقات، يظل ضمان وجود شبكات الأمان الاجتماعي الملائمة لحماية محدودي الدخل أمرا ضروريا في الحدود التي تسمح بها القيود

الفائضة ككل. وينبغي للاقتصادات عالية المديونية أن تهدف إلى ضبط أوضاعها بوجه عام - مع معايرة وتيرة الضبط لتجنب حدوث تباطؤ شديد في النشاط - وذلك من خلال تحسين استهداف الدعم وتوسيع قاعدة الإيرادات وضمان تعزيز الامتثال. ومن شأن هذا الضبط أن يخلق حيزا لمواجهة فترات الهبوط الاقتصادي والاستثمار في احتياجات التنمية، وهو ما يكتسب أهمية خاصة للبلدان النامية منخفضة الدخل حتى تتقدم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. أما البلدان ذات الأوضاع الأكثر أمنا بوجه عام، ولكن نشاطها الاقتصادي أصابه الضعف مقارنة بمستواه المحتمل، فمن الممكن الاستفادة من انخفاض التضخم مؤخرا لتقديم مزيد من الدعم النقدي، وخاصة حيثما كانت أسعار الفائدة الحقيقية لا تزال مرتفعة. ويظل ضمان الصلابة المالية، من خلال بناء هوامش أمان كافية من رأس المال والسيولة مع الحد من عدم الاتساق بين العملات وأجال الاستحقاق، إحدى الضرورات الأساسية، وخاصة مع المستوى المنخفض لأسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة وإمكانية البحث عن عائد في أماكن أخرى. وهناك هدف أساسي مشترك بين بلدان هذه المجموعة، وهو جعل النمو أكثر شمولاً لمختلف شرائح المجتمع عن طريق الإنفاق على الصحة والتعليم لتعزيز رأس المال البشري، مع تحفيز دخول الشركات التي تخلق فرص عمل عالية القيمة المضافة وتشغّل شرائح أوسع من السكان في وظائف مجزية.



توقعات وتحفّظة للاقتصاد الألماني في 2020 نمو التبادل التجاري العربي – الألماني %3.2 في 2019

بحسب التقرير الاقتصادي الدوري الصادر عن غرفة التجارة والصناعة العربية – الألمانية، فإن آراء العديد من الخبراء والمتخصصين في مراكز الأبحاث الاقتصادية الألمانية، تشير إلى توقعات متحفظة بتحسّن نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2020، خصوصاً بعد تراجع زخم هذا النمو خلال العام 2019 والذي لم يحقق إلا نسبة نمو بلغت 0,6 في المئة، حيث كان شهد العام 2019 تفاوتاً في نسب نمو الاقتصاد إذ كان الربع الأول قد سجل نمواً غير متوقع بنسبة 0,5 في المئة فيما تراجع النمو في الربع الثاني بقيمة سلبية مسجلاً نسبة -0,2- ثم ليعود ليسجل نمواً مفاجئاً في الربع الثالث بنسبة 0,3 في المئة، (اعلى بنسبة 0,1 في المئة مما كان قد اعلن عنه في شهر نوفمبر الماضي وذلك بحسب احدث البيانات التي نشرها مكتب الإحصاء الاتحادي)، فيما لم يسجل الربع الرابع نمواً مقارنة بالربع الثالث، حيث فقد الاستهلاك الخاص والحكومي زخمه في اخر العام بعد ان كان قد سجل نمواً قويا خلال الربع الثالث، كما تراجع الاستثمار في التجهيزات والمعدات في الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث. بالإضافة الى تراجع الصادرات في الربع الأخير من العام مقابل زيادة الواردات من السلع والبضائع والخدمات. من جانب اخر سجل الربع الرابع من العام 2019م نمواً بنحو 0,3 في المئة مقارنة بالربع الرابع من العام 2018 فيما سجل الربع الثالث في 2019م نمواً بواقع 1,1 في المئة مقارنة بالربع الثالث 2018.



الولايات المتحدة والصين فيما يخص النزاع التجاري بينهما والذي يدفع باتجاه توقع مزيد من النمو في العام الجاري، الا ان المخاطر ما تزال قائمة وما تزال حالة عدم الثقة واليقين سائدة في الأوساط

وفقاً لتقرير الغرفة تعود التقديرات بخصوص تحقيق نمو اقتصادي افضل في العام 2020 إلى تحسّن الرؤية فيما يخص خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وكذلك الاتفاق المبدئي بين

في الطلب الاقتصادي الكلي هناك من الممكن أن يضعف نشاط التصدير الألماني. حيث أن مكافحة انتشار الفيروس قد شلت إلى حد كبير الحياة العامة في الصين منذ منتصف يناير وأدى هذا إلى ركود الاقتصاد في أهم شريك تجاري لألمانيا. وهو ما انعكس أيضاً على تقديرات المركز الأوروبي لأبحاث الاقتصاد ZEW في مانهايم لحالة الاقتصاد الألماني، والذي يعتمد على استطلاع رأي ما يزيد عن 300 من خبراء الاقتصاد، حيث تراجع مؤشر المركز لقياس تطورات الاقتصاد في ألمانيا في شهر فبراير إلى 18 نقطة وهو المستوى الأقل بنحو 8,7 نقاط عن قيمة المؤشر في شهر يناير، كما تراجعت قيمة المؤشر الخاص بتقييم الوضع الحالي للاقتصاد إلى -15,7 نقطة وهو المستوى الأقل بنحو 6,2 نقاط عن شهر يناير. وعلق البرفسور Achim Wambach مدير المركز على تراجع تقديرات نمو الاقتصاد بالقول إن العواقب السلبية لوباء فيروس كورونا في الصين على التجارة العالمية تؤدي إلى انخفاض ملحوظ في التوقعات الاقتصادية لألمانيا، وتراجع تقديرات تطور القطاعات الاقتصادية كثيفة التصدير بشكل خاص. وكانت سجلت صادرات ألمانيا من السلع والبضائع خلال العام 2019 ارتفاعاً بنسبة 0,8 في المئة مقارنة بقيمة الصادرات في العام 2018، حيث بلغت قيمة الصادرات 1327,6 مليار يورو، بحسب البيانات الأولية التي أصدرها مكتب الإحصاء الاتحادي (Destatis).

وعلى الرغم من زيادة الصادرات إلا أن هذا النمو فقد الزخم الذي شهدته الأعوام السابقة حيث كانت الصادرات قد سجلت في العام 2018م زيادة بنسبة 3 في المئة مقارنة بالعام الذي سبق. كما زادت الواردات إلى ألمانيا في العام 2019م بنسبة 1,4 في المئة لتصل إلى 1104,1 مليار يورو. ووفقاً لهذه الأرقام يكون ميزان التجارة الخارجية الألماني قد حقق في العام الماضي فائضاً قدره 223,6 مليار يورو (بلغ هذا الفائض 228,7 مليار يورو عام 2018).

وقد صدرت ألمانيا بضائع وبلغت في العام 2019م بقيمة 777,3 مليار يورو إلى دول الاتحاد الأوروبي واستوردت منها بضائع بقيمة 631,3 مليار يورو، وبالمقارنة مع العام 2018م فقد انخفضت الصادرات الألمانية إلى هذه الدول بنسبة 0,2- في المئة فيما زادت وارداتها منها بنسبة 1,3 في المئة. فيما بلغت صادرات ألمانيا إلى الدول خارج الاتحاد الأوروبي 550,3 مليار

الاقتصادية وبالذات مع نقشي فيروس كورونا الذي لا تزال اثارة الاقتصادية غير واضحة بشكل كامل، وهو ما أظهره استطلاع الرأي الذي يجريه معهد Ifo للأبحاث الاقتصادية في ميونخ شهريا والذي تراجع مؤشره لقياس مناخ الاعمال في ألمانيا لشهر يناير بشكل طفيف إلى 95,9 نقطة متراجعاً من 96,3 نقطة المسجلة في شهر ديسمبر، وأظهر المؤشر الذي يقيس آراء رؤساء الشركات والمديرين التنفيذيين لما يقرب من 9 الاف شركة من مختلف القطاعات الاقتصادية، ازدياد التوقعات المتشائمة حول مستقبل الاعمال خلال الأشهر القادمة. وبحسب الاستطلاع أظهر قطاع الصناعة علامات على الانتعاش وازداد التفاؤل بمناخ الاعمال في هذا القطاع كما زاد الرضى على الحالة القائمة للأعمال، بينما تراجعت التوقعات لمناخ الاعمال في قطاع الخدمات بشكل ملحوظ وإن كان هناك رضى عن حالة الاعمال القائمة، هذا فيما تحسن مناخ الاعمال في قطاع التجارة، وعلى وجهه الخصوص في قطاع تجارة الجملة. أما قطاع البناء فقد تراجعت التوقعات بتحسن الاعمال فيه خلال الأشهر القادمة.

من جانبه يتوقع اتحاد غرف التجارة والصناعة الألمانية (DIHK) نمواً اقتصادياً محدوداً خلال العام الجاري بنسبة 0,7 في المئة اعتماداً على مسح شمل نحو 26 ألف شركة، وفي هذا الإطار قال Martin Wansleben مدير عام الاتحاد إن هنالك المزيد من الشركات التي تتوقع أعمالاً أقل خلال هذا العام، مشيراً إلى أن "النمو المتوقع يعود بدرجة رئيسية إلى أربعة أيام إضافية من العمل خلال العام 2020م مقارنة بالعام السابق"، ويتوقع اتحاد الغرف الألمانية أن يسهم الانفاق الحكومي والاستهلاك الخاص والاستثمارات في المصانع الجديدة في التطور الإيجابي للنمو الاقتصادي، وإن كان بمستوى أقل من العام السابق. كما أنه من المرجح أن تعاني الصادرات من الركود خلال العام 2020م بعد سجلت زيادة بنسبة 0,8 في المئة في عام 2019.

كذلك أظهر التقرير الشهري الصادر عن البنك المركزي الألماني أنه لا توجد توقعات بحدوث تغيرات أساسية في الاقتصاد الألماني خلال الربع الأول من العام 2020، وإن الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا العام سوف يحقق نمواً بواقع واحد في المئة. ونبه التقرير إلى مخاطر انتشار وباء كورونا في الصين على الاقتصاد الألماني حيث ذكر التقرير أن هناك مخاطر اقتصادية تتعلق بتقشي فيروس كورونا في جمهورية الصين الشعبية"، وبيّن أن التراجع المؤقت



سوق العمل

أظهر التقرير الشهري الذي تصدره وكالة العمل الاتحادية في ألمانيا (BA) عن تطورات سوق العمل ان عدد العاطلين عن العمل في شهر يناير 2020 قد بلغ 2,426 مليون شخص وهو ما يمثل زيادة بحوالي 198 ألف شخص مقارنة بعدد العاطلين في شهر ديسمبر 2019 وأكثر بنحو 20 ألف شخص مقارنة بشهر يناير 2019. وبهذه الزيادة في عدد العاطلين ارتفع معدل البطالة الكلي في ألمانيا في شهر يناير بنسبة 0,4 في المئة ليصل الى 5,3 في المئة، وهو نفس معدل البطالة الذي سجل في نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الرغم من انخفاض الطلب على العمالة في بداية العام مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، الا ان هذا الطلب استمر على مستوى عالٍ، اذ بلغ عدد الوظائف الشاغرة المسجلة لدى وكالة العمل الاتحادية في شهر يناير 2020م نحو 668 ألف وظيفة، وهو العدد الأقل بحوالي 90 ألف وظيفة عن عدد الوظائف الشاغرة في يناير 2019. ووصل مؤشر الوكالة الخاص بالوظائف الشاغرة في يناير من العام الحالي الى مستوى 118 نقطة وبذلك يكون اقل بنحو 15 نقطة عن مستوى المؤشر في يناير 2019. كما بلغ

يورو بزيادة تقدر بنحو 2,2 في المئة مقارنة بالعام الذي سبق، بينما نمت واردات ألمانيا من هذه الدول بنسبة 1,6 في المئة لتصل الى 472,8 مليار يورو.

في غضون ذلك ارتفعت الإيرادات الضريبية للدولة الألمانية (الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات) في العام 2019 بالرغم من تراجع معدلات النمو الاقتصادي في العام الماضي اذ بلغت إيرادات الضرائب المختلفة 735,9 مليار يورو تقريبا وذلك وفقا لتقرير صادر عن وزارة المالية الاتحادية، وهو ما يمثل زيادة بنحو 3,1 في المئة عن مستوى الضرائب في العام 2018. ويرجع السبب في استمرار ارتفاع العائدات الضريبية، على الرغم من ان نموها كان أكثر وضوحاً في الأعوام السابقة، الى استمرار الأداء القوي لسوق العمل والذي يصاحبه ارتفاع الأجور والمرتبات وبالتالي ارتفاع عائدات ضرائب الأجور والتي تمثل أحد الشرائح الضريبية الهامة. وباستثناء الضرائب المشتركة التي تقتسمها الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، فقد فاقت الضرائب التي تحصلها الحكومة الاتحادية بحوالي 5 مليار يورو عن مجموع الضرائب التي تحصلها حكومات الولايات، الا انه من المتوقع ان تزيد عائدات الضرائب المخصصة للولايات خلال العام الجاري والاعوام القادمة بعد الإلغاء الجزئي لضريبة التضامن.

الاستثمارات الأجنبية

شهد العام 2019 ارتفاعاً في عدد صفقات الاستثمار الأجنبية في ألمانيا، كما تميز العام الماضي أيضاً بمشاركة نشطة من الشركات الأمريكية في صفقات الاستحواذ أو شراء أسهم الشركات الألمانية. وبناءً على نتائج الدراسة التي أجرتها شركة PWC للتدقيق المالي والاستشارات الإدارية بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية في ألمانيا العام 2019 حوالي 72,3 مليار يورو تمت من خلال 757 صفقة استحواذ أو شراء أسهم، وهو ما يزيد عن عدد الصفقات من هذا النوع والتي أبرمت في العام 2018م (732 صفقة)، وبلغ متوسط حجم هذه الصفقات في العام الماضي 258,1 مليون يورو للصفقة الواحدة بينما كان هذا المتوسط 317,1 مليون يورو في العام 2018 و 384,8 مليون يورو للعام 2017. وهذا التراجع في متوسط قيمة الصفقات يدل على ازدياد اهتمام المستثمرين الأجانب بالشركات الألمانية الصغيرة والمتوسطة.

وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً ازدياد اهتمام الشركات الأمريكية بالاستثمار في الشركات الألمانية في العام 2019 والتي احتلت المرتبة الأولى بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في ألمانيا، حيث بلغ عدد صفقات الاستحواذ وشراء الاسهم 179 صفقة بقيمة إجمالية 34,7 مليار يورو، بينما كان عدد هذه الصفقات في العام 2018 حوالي 129 صفقة بقيمة إجمالية 14,4 مليار يورو. في المرتبة الثانية أتت الشركات البريطانية والتي أبرمت خلال العام المنصرم 111 صفقة شراء أسهم في الشركات الألمانية بقيمة إجمالية 4,3 مليار يورو. فيما حل المستثمرون من سويسرا في المرتبة الثالثة في حجم الاستثمارات الأجنبية في ألمانيا بإبرامهم 67 صفقة بقيمة 1,3 مليار يورو. وهذا الحجم من الاستثمارات السويسرية يمثل تراجعاً بالمقارنة بحجمها في العام 2018م والذي وصل إلى ما يقرب من 6 مليار يورو.

من جانب آخر تزايدت مساهمة صناديق الاستثمار الخاصة والشركات المتخصصة في الاستثمار في الأسهم في عمليات شراء الشركات الألمانية، حيث بلغ حجم حصة هذه الصناديق من الحجم الكلي للاستثمارات الأجنبية في ألمانيا في العام 2019 نسبة 46 في المئة بواقع زيادة يصل إلى 29 في المئة مقارنة بالعام الذي سبق. كما زاد اهتمام المستثمرين الأجانب في شراء أسهم الشركات العاملة في قطاع الطاقة والذي ارتفع بنسبة 75 في المئة

إجمالي عدد المستفيدين من الضمان الأساسي للباحثين عن عمل 3,758 مليون شخص (يشمل هذا الضمان بالإضافة إلى العاطلين عن العمل، الموظفين في إجازات مرضية وكذلك العاطلين عن العمل المنخرطين في دورات تدريبية وإعادة تأهيل لسوق العمل) وهو ما يمثل انخفاضاً بما يقرب من 245 ألف شخص مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وتبلغ نسبة الأشخاص القادرين على العمل في ألمانيا ممن يحتاجون إلى المساعدات نحو 6,9 في المئة.

وفي سياق متصل أظهرت دراسة لمعهد سوق العمل والبحث المهني (IAB) التابع لوكالة العمل الاتحادية أن ما يقارب من نصف اللاجئين الذين قدموا إلى ألمانيا منذ العام 2013 اندمجوا في سوق العمل، إذ يعمل 68 في المئة من هؤلاء بدوام كامل أو بدوام جزئي، بينما يتلقى 17 في المئة منهم تدريباً مدفوعاً، وثلاثة في المئة يتلقون تدريباً داخلياً، و12 في المئة يعملون في وظائف محدودة.

وبحسب الباحثين الذين أعدوا الدراسة فإن هذا النجاح في دمج اللاجئين في سوق العمل يعود إلى الاستثمار الكبير في برامج تعليم اللغة الألمانية وبرامج الاندماج المقدمة لطالبي اللجوء واللاجئين المعترف بهم منذ عام 2015.

أوروبا ما يزال سوق العمل يتعافى من آثار الأزمة المالية العالمية حيث وصل معدل البطالة إلى أدنى مستوى له خلال أكثر من عشر سنوات، وبعد أن كان قد وصل إلى أقصى مستوى في العام 2013 عندما بلغ مجموع عدد العاطلين عن العمل 26,3 مليون شخص. ويرجع انتعاش سوق العمل داخل دول الاتحاد الأوروبي إلى تحسن أداء اقتصاديات دولة خلال السنوات الماضية. ومع ذلك، لا يزال من الممكن ملاحظة آثار الأزمة في بعض البلدان، حيث لا يزال العثور على وظيفة صعباً في دول مثل اليونان وإسبانيا. وبحسب آخر بيانات عن سوق العمل الأوروبي والصادرة في شهر سبتمبر 2019 بلغ عدد العاطلين عن العمل داخل دول الاتحاد البالغ عددها 28 دولة 15,6 مليون شخص وهو ما يمثل معدل بطالة متوسط بنسبة 6,3 في المئة، وتعاني اليونان من أعلى معدل بطالة بنسبة 16,8 في المئة تليها إسبانيا بنسبة بلغ 14,2 في المئة، كما لا تزال البطالة مرتفعة في إيطاليا (9,9 في المئة) وفرنسا (8,5 في المئة).



مليون يورو، وإبرم اشخاص ومطوري مشاريع 14 صفقة لشراء اسهم فنادق بقيمة اجمالية بلغت 287 مليون يورو ليحلوا في المركز الرابع، كما جاءت المنشآت الفندقية في المركز الخامس ب 9 صفقات بقيمة 206 مليون يورو.

التبادل التجاري العربي الألماني

وأظهر تقرير غرفة التجارة والصناعة العربية - الألمانية بلوغ قيمة التبادل التجاري العربي الألماني خلال العام 2019 المنصرم (44,3) مليار يورو، مسجلاً نمواً بنسبة (3,2) في المئة مقارنة بالعام 2018، حيث سجلت قيمة الصادرات الألمانية الى الدول العربية نمواً بنسبة (3,1) في المئة وبلغت ما قيمته (31,4) مليار يورو، في حين نمت الواردات الألمانية من الدول العربية بنسبة (3,3) في المئة ووصلت قيمتها إلى (12,9) مليار يورو.

وتصدّرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة مستوردي السلع الألمانية بين الدول العربية بقيمة بلغت (8702 مليون يورو)، تليها المملكة العربية السعودية (5916,6 مليون يورو)، فجمهورية مصر العربية (3609,4 مليون يورو)، في حين تصدّرت ليبيا (3921,6 مليون يورو) قائمة الدول العربية المُصدّرة إلى ألمانيا، تليها تونس (1902,4 مليون يورو)، فجمهورية مصر العربية (1460,3 مليون يورو) .

مقارنة بالعام 2018، كما تستثمر الشركات الأجنبية بشكل متزايد أيضاً في قطاع الإنتاج الصناعي والذي سجل 159 صفقة شراء أسهم بزيادة بنسبة 8 في المئة عن العام الذي سبق وكذلك قطاع المنتجات التقنية والذي سجل 122 صفقة شراء وبزيادة بنسبة 6 في المئة عن العام 2018.

وفي نفس السياق سجلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع الفنادق الألماني في العام 2019 ارتفاعاً بنسبة 108 في المئة مما يعني تضاعف هذه الاستثمارات مقارنة بالعام 2018، والتي وصلت قيمتها الى 2,3 مليار يورو وذلك من ضمن اجمالي الاستثمارات الداخلية والخارجية التي تدفقت على قطاع الفنادق خلال العام 2019م والبالغ مجموعها 4,86 مليار يورو. وفي ترتيب أكبر الدول المستثمرة في قطاع الفنادق الألماني أتت الشركات السويدية في المرتبة الاولى والتي بلغ مجموع قيمة استثماراتها خلال العام 2019 نحو 490 مليون يورو، تليها في المركز الثاني الشركات والمؤسسات الفرنسية والتي استثمرت حوالي 483 مليون يورو، بينما أتت الشركات البريطانية، والتي ضاعفت استثماراتها في قطاع الفنادق الألماني في العام 2019، في المركز الثالث بقيمة 290 مليون يورو. وكانت المؤسسات الاستثمارية هي الانشط في عمليات الاستحواذ والشراء في قطاع الفنادق في ألمانيا حيث أبرمت هذه المؤسسات 51 صفقة بقيمة تتجاوز 3,2 مليار يورو، تليها الشركات العقارية بحوالي 13 صفقة بقيمة 810 مليون يورو، هذا وحلت صناديق الاستثمار في الأسهم وصناديق الاستثمار العقاري في المركز الثالث بنحو 7 صفقات شراء بقيمة 315

التبادل التجاري بين ألمانيا والدول العربية للعام 2019م مقارنة
بالعام 2018م (مليون يورو)

الصادرات الألمانية			الواردات الألمانية			
التغيير %	يناير - ديسمبر 2018م	يناير - ديسمبر 2019م	التغيير %	يناير - ديسمبر 2018م	يناير - ديسمبر 2019م	البلد
-4,65	814,7	776,8	15,41	27,9	32,2	الأردن
4,84	8300,5	8702	-13,89	1219,3	1050	الإمارات
4,54	363,3	379,8	38,59	67,9	94,1	البحرين
-2,72	1493	1452,4	6,93	1779,1	1902,4	تونس
-6,25	2164	2028,8	1,92	646,1	658,5	الجزائر
17,61	14,2	16,7	0,00	0,3	0,3	جيبوتي
-5,46	6258,1	5916,6	-1,18	1180,2	1166,3	السعودية
7,11	156,2	167,3	-14,48	14,5	12,4	السودان
-0,34	88	87,7	-3,29	15,2	14,7	سوريا
20,35	22,6	27,2	200,00	0,9	2,7	الصومال
36,56	719	981,9	-37,76	1065,9	663,4	العراق
8,64	805,8	875,4	-20,00	46,5	37,2	عمان
-10,64	89,3	79,8	108,33	1,2	2,5	فلسطين
7,29	1349,1	1447,5	-7,68	318,9	294,4	قطر
-27,27	1,1	0,8	80,00	4	7,2	جزر القمر
13,14	1276	1443,7	90,20	40,8	77,6	الكويت
-15,13	759,9	644,9	-7,48	42,8	39,6	لبنان
32,58	326	432,2	14,05	3438,6	3921,6	ليبيا
9,82	3286,8	3609,4	11,99	1304	1460,3	مصر
7,98	2032,3	2194,4	13,93	1236,8	1409,1	المغرب
-4,23	70,9	67,9	-9,40	93,6	84,8	موريتانيا
52,60	57,8	88,2	1268,1	2,2	30,1	اليمن
3,19	30448,6	31421,4	3,31	12546,7	12961,4	المجموع

المصدر: مركز الإحصاء الإتحادي، فيزيان



Wise Leadership **قيادة حكيمة**

Religious Coexistence **التعايش الديني المميز**

الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
Qualified & Competitive Human Resources

فرص استثمارية متاحة
Available Investment Opportunities

اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
Market Economy
& The Stable Economy Growth

الوصول الى الاسواق العالمية
Access to International Markets

جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
Attractiveness Of Investment Climate
& The Incentives Packages

بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
Strong Infrastructure & High Level
Telecommunication Network

المناطق الحرة والمدن الصناعية
والمناطق المؤهلة
Free Zones, Qualified Zones
& Industrial Cities

الامن والامان والموقع الاستراتيجي
وبيئة سياسية مستقرة
Security, Safety and the Strategic Location
& Stable Political Environment

Vision

الرؤية

دعم وتطوير وتحفيز القطاع التجاري في الأردن من خلال المشاركة الفاعلة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصادية، وربط المجتمع التجاري بشبكة علاقات تجارية على المستويين المحلي والدولي مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

العبيدي يلتقي وزير التجارة بجمهورية جيبوتي



من جهته أكد رئيس مجلس الغرف السعودية الدكتور سامي بن عبد الله العبيدي على اهتمام وجدية قطاع الأعمال السعودي بالاستثمار في جيبوتي لقناعاته بوجود فرص واعدة وبيئة محفزة، واستعداده لترجمة توجيهات قيادتي البلدين وتطلعاتهم لمشاريع عمل واقعية من خلال تفعيل التعاون بين قطاعي الأعمال السعودي والجيبوتي.

بحث رئيس مجلس الغرف السعودية الدكتور سامي بن عبد الله العبيدي، مع معالي وزير التجارة بجمهورية جيبوتي حسن حمد إبراهيم، سبل دعم وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين الشقيقين والدفع بها نحو آفاق أرحب، في ظل الدعم والإرادة السياسية من القيادتين السعودية والجيبوتية، والفرص الواعدة المتاحة في كلا البلدين.

ونوه وزير التجارة الجيبوتي حسن حمد إبراهيم خلال اللقاء بالتطور الذي شهدته العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال الآونة الأخيرة من عقد ملتقيات اقتصادية مشتركة وتوقيع اتفاقيات للتعاون فضلاً عن إنشاء مجلس الأعمال السعودي الجيبوتي الذي يعول عليه كثيراً في الدفع بالعلاقات التجارية لمسار تصاعدي، لافتاً للمزايا التي تتمتع بها بلاده من ناحية الاستقرار السياسي وموقعها الجغرافي الاستراتيجي كمدخل لدول القارة الأفريقية وتوافق الرؤية بين قيادة البلدين فضلاً عن الفرص الاستثمارية والبيئة المحفزة.

سمير ناس يباشر مهامه كرئيس لاتحاد الغرف الخليجية

تحقيق ذلك الهدف، ومن بينها على سبيل المثال تعميق التكامل الاقتصادي، ودفع العمل الاقتصادي المشترك إلى آفاق جديدة لبلوغ هدف التكامل المنشود.



باشر رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله ناس، مهامه كرئيس للدورة 21 لمجلس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تستمر حتى 10 فبراير (شباط) 2022، وذلك خلفاً لرئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة في الإمارات محمد بن ثاني الرميثي.

وفي هذا الإطار، أكد سمير ناس أنّ "مقتضيات المرحلة الراهنة والمستقبلية تستوجب من اتحاد الغرف الخليجية المبادرة إلى مضاعفة الجهود من أجل الدفع بمسيرة الاتحاد التي انطلقت في مطلع عام 1980 بعد تأسيس الاتحاد رسمياً في أواخر عام 1979، وذلك من أجل تعزيز دور هذا الاتحاد انسجاماً مع الآمال المعقودة على الغرف الخليجية من قادة وشعوب والقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي".

ولفت إلى أنّ "اتحاد الغرف الخليجية أمامه برنامج عمل حافل يصب في محور العمل الاقتصادي الخليجي المشترك، وتوثيق عرى التعاون الاقتصادي الخليجي"، موضحاً أنّ "هناك مشروعات تستحق أن تحظى بعناية واهتمام من قبل الجميع لأنها تصب في

اتفاقية تعاون بين غرفتي قطر والكويت



ونظرائهم من الكويت".

من جانبه أشاد رباح عبد الرحمن الرياح مدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت، بالعلاقات الأخوية المتميزة التي تجمع بين دولة قطر والكويت، لافتاً إلى عمق التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والتجارية.

وقّعت غرفة قطر وغرفة تجارة وصناعة الكويت اتفاقية للتعاون والتنسيق بين الغرفتين في تنظيم معرض "صنع في قطر 2020"، والذي يُقام في الكويت خلال الفترة من 19 إلى 22 فبراير (شباط) من الشهر الجاري.

جاء هذا الإعلان خلال مؤتمر صحفي عُقد بمقر غرفة الكويت، حيث حضر التوقيع عن الجانب القطري مدير عام غرفة قطر صالح حمد الشرقي، وعن الجانب الكويتي مدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت رباح عبد الرحمن الرياح.

وفي هذا السياق، لفت صالح الشرقي مدير عام غرفة قطر، إلى أن "اختيار الكويت لتكون ثالث محطات معرض "صنع في قطر" خارجياً، جاء تنويحاً للعلاقات الأخوية التاريخية التي تجمع بين قطر والكويت على كافة الصعد، وكذلك نظراً للعلاقات التجارية المتطورة بين القطاعين الخاصين في البلدين، وحرصاً من غرفة قطر على تعزيز التواصل بين التجار والمُصنّعين من قطر

ارتفاع احتياطي تونس من النقد الأجنبي



السنوات الماضية، على القروض الخارجية من صندوق النقد الدولي الذي تعهد بتوفير مبلغ 2.9 مليار دولار خلال الفترة الزمنية المتراوحة بين 2016 و2020.

سجل الاحتياطي التونسي من العملات الأجنبية تحسناً ملحوظاً خلال الأشهر الماضية، حيث بلغ 113 يوماً من الواردات، وهي تغطية قياسية مقارنة بالتراجع الكبير الذي شهده مؤخراً، إذ تراجع إلى مستوى 73 يوم توريد خلال الفترة الماضية.

ومع نهاية الشهر الحالي، قدر البنك المركزي التونسي مخزون العملة الصعبة بنحو 19.8 مليار دينار تونسي (نحو 7 مليارات دولار).

ويعود السبب في ارتفاع الاحتياطي الأجنبي من العملة إلى زيادة عائدات الاستثمارات بالعملة الصعبة خاصة منها مداخيل خصصة "بنك الزيتونة" و"الزيتونة تكافل" ورفع حجم رأسمالهما، وإضافة إلى تراجع الواردات التونسية من الخارج.

وارتفعت عائدات القطاع السياحي حيث سجلت نحو 5 مليارات دينار تونسي (نحو 1.8 مليار دولار) نتيجة توافد قرابة 9.5 مليون سائح على تونس، الأمر الذي ساهم بدوره في تحسن الاحتياطي التونسي من النقد الأجنبي.

واعتمدت الموجودات الصافية من العملة الصعبة في تونس خلال

الكاريتي: الأردن قادر على تجاوز الضغوط الاقتصادية



وختم: "حقق الأردن انجازات اقتصادية كبيرة في عهد الملك عبد الله الثاني، حيث استطاعت المملكة تجسيد شراكات تجارية مميزة مع مختلف التكتلات الاقتصادية العالمية وتوقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع دولاً عدة الأمر الذي ساعد في فتح المجال أمام المنتجات الأردنية للوصول إليها بحرية تامة".

أكد رئيس غرفة تجارة الأردن العين نائل الكباريتي، أنّ "الأردن بقيادة الملك عبد الله الثاني قادر على تجاوز الضغوط الاقتصادية التي يعيشها والمضي نحو تحقيق معدلات نمو تلي الطموحات وتسهم في توفير فرص العمل وتحسين معيشة المواطنين". وشدد الكباريتي على "أهمية تعزيز الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص لوضع خطة عمل واضحة المعالم تسهم في رفع سوية وتنافسية جميع القطاعات الاقتصادية وتوفير بيئة أعمال تنافسية لاستقطاب الاستثمارات". ولفت إلى أنّ "الضغوط الاقتصادية تتطلب من الجميع العمل معا بروح واحدة لتجاوزها والتعامل مع مؤسسات القطاع الخاص بمعيار واحد"، مشدداً على "ضرورة إطلاق حزمة حوافز جديدة تخص القطاع التجاري"، معتبراً أنّ "إزالة المعوقات أمام القطاع التجاري سوف يساهم في تسريع وتيرة التنمية بما ينعكس إيجاباً على التجار والمواطنين بشكل عام والارتقاء بأداء الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى معيشة المواطنين".

مبادرة لـ "البنك الدولي" لتعزيز تهويل المشروعات العربية



العالم.

ويهدف البرنامج الاستشاري الذي يستمر لمدة خمس سنوات إلى تنشيط قطاع الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في كل من الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة.

أطلقت مجموعة البنك الدولي مرحلة جديدة موسعة من برنامج استشاري يساعد في تحسين فرص حصول الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل، وخلق فرص عمل مستدامة، وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بالشراكة مع هولندا والمملكة المتحدة والسويد وسويسرا. وتمثل الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر - بحسب مؤسسة التمويل الدولي - حوالي 90% من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، معظمها عبارة عن شركات خاصة حيث تلعب دوراً محورياً في خلق اقتصاد يتسم بالديناميكية والتنافسية والشمولية وموائماً لخلق فرص العمل.

وتبين مؤسسة التمويل الدولي أنّ صعوبة الحصول على التمويل تحد من قدرات هذه الشركات على النمو، ونتيجة لذلك فإن نسبة استخدام القروض المصرفية بين الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالمنطقة هي من أدنى النسب في

الائتمان الحكومي يسجل نمواً 34.9% في الامارات



9.9% على أساس سنوي (من 167.9 مليار إلى 184.6 مليار درهم)، و 2.6% على أساس شهري، في حين لم يتجاوز النمو في ائتمان القطاع الخاص 0.4% على أساس سنوي. أما على أساس شهري فتراجع ائتمان القطاع الخاص في ديسمبر الماضي بنحو 0.6% إلى 1.135 تريليون درهم، مقابل 1.141 تريليون درهم في نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

سجل الائتمان الحكومي في دولة الامارات العربية المتحدة، نمواً وصل معدله إلى 34.9% في العام 2019، وقد وصلت قيمة الائتمان الحكومي إلى 285.3 مليار درهم في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2019، مقابل 223.7 مليار درهم في ديسمبر/كانون الأول 2018. ووصل معدل النمو الشهري في الائتمان الحكومي في ديسمبر الماضي إلى 15.5 في المئة.

وبحسب تقرير صادر عن البنك المركزي الاماراتي، فقد ارتفع حجم الائتمان الكلي في القطاع المصرفي بنحو 6.2% على أساس سنوي، و 2.2% على أساس شهري في ديسمبر الماضي ليصل إلى 1.76 تريليون درهم، حيث عوّض النمو اللافت في الائتمان الحكومي. وزاد حجم ائتمان القطاع العام (الشركات شبه الحكومية) بنسبة

صندوق النقد يطالب الكويت بحزمة إصلاحات



طالب صندوق النقد الدولي، الكويت، بتطبيق حزمة إصلاحات تتضمن فرض ضرائب وخفضاً تدريجياً لمبالغ الدعم لسد فجوة كبيرة في الموازنة.

وبحسب الصندوق فإنّ تأخير الإصلاحات المالية سيفاقم بدرجة أكبر الاحتياجات المالية فيما التقدم البطيء على الصعيد البنوي سيبيطى النمو، حيث كان سجل اقتصاد الكويت نمواً بنسبة 0,7 في المئة فقط مع نهاية العام الماضي، في حين يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو بنسبة 1,2 في المئة نهاية هذا العام.

ويتوقع صندوق النقد في حال لم تقم الكويت بالإصلاحات المطلوبة، أن ترتفع الاحتياجات التمويلية للحكومة بسرعة، لتصل إلى 180 مليار دولار في السنوات الست المقبلة. ودعا الصندوق الحكومة الكويتية لأن تحذو حذو السعودية والإمارات والبحرين في فرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5% على السلع، وتوسيع ضريبة الأرباح على الشركات المحلية.

وأعلن الصندوق أنه من أجل كسب الدعم الواسع، يتعين أن تكون التدابير المالية المقترحة جزءاً من رزمة إصلاحات شاملة تعزز نمو القطاع الخاص والوظائف وتقلل الهدر وتحسن نوعية الخدمات العامة وتعزز مساءلة الحكومة والشفافية.

afterwards to high-level policy makers at a Euro-Arab Summit. Another form of collaboration that was proposed during the meeting is organizing a UAC-EUROCHAMBRES event during the first quarter of 2021 within the scope of Expo2020 in Dubai. Such events could become institutionalised eventually, taking place on an annual basis and in an alternating manner between Europe and the Arab Region.

With the aim of consolidating this cooperation among Arab, European and Joint Chambers, it has been further agreed to draft a Memorandum

of Understanding, to be signed between UAC and EUROCHAMBRES at the headquarters of the latter in Brussels.

On February 13th 2020, the newly-appointed Executive Director of the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) and former Egyptian Minister for Social Solidarity H.E. Dr. Ghada Fathi Waly received a delegation from the Union of Arab Chambers (UAC), represented by UAC Secretary General Dr. Khaled Hanafy and AACC Secretary General Eng. Mouddar Khouja.



UAC DELEGATION AT EUROCHAMBRES OFFICE IN VIENNA



On February 12th 2020, the President of the Association of European Chambers of Commerce & Industry (EUROCHAMBRES) Dr. Christoph Leitl received a delegation from the Union of Arab Chambers (UAC) at his office in Vienna, represented by UAC Secretary General Dr. Khaled Hanafy, the President of AACC Senator Dr. Richard Schenz, and AACC Secretary General Eng. Mouddar Khouja.

During the meeting, an overview of the respective institutions and their activities were presented, and mutual economic, cultural and scientific cooperation prospects were outlined. It was agreed to organise several bilateral events and to issue joint economic reports and publications. Dr. Hanafy expressed UAC's interest in a bilateral collaboration in the field of digitalisation based on solid Information and Communications Technology (ICT) infrastructure; logistics and transportation; and startups, SMEs & entrepreneurships; whereas Dr. Leitl referred

to potential cooperation in digitalization, sustainability, SMEs & entrepreneurships, in addition to education and training, while highlighting the importance of input from the private sector in this regard.

The representatives of both institutions discussed the possibility of the chambers convening joint economic conferences and meetings throughout this year, targeted at the private sector and yielding results and recommendations that are to be presented



refugees and displaced persons. Many of these expenditures were not anticipated, creating a major strain on regional economies.

Protests Across the Region – Around the region (and around the world), citizens are demanding more from their respective governments. In the Middle East and North Africa, this has resulted in widespread protests in Algeria, Iran, Iraq, Lebanon, Sudan, and other countries. These movements sometimes lead to improvements in political representation and qualities of life for local citizens, which can strengthen a nation's economy. But in the short-term, such disturbances tend to stifle business, especially tourism. Capital is still a coward, and destabilized economies do not lend themselves to increased investment, free & fair trade, good governance, or efficient supply chains.

Regional Business Competition – Non-Arab regional players, like Iran and Turkey, are working to spread their influence across the Middle East and North Africa. This is first and foremost a political gambit, but this outreach has spread to the commercial arena as well.

As a result, Turkish and Iranian producers have begun to push out some

of the traditional suppliers to the Arab world, including certain U.S. companies. It remains to be seen how far this play for increased market share will spread, and whether this is likely to be a short-term or long-term phenomenon.

TOP 3 EXPORTING STATES

The State of Texas has historically been the largest U.S. exporting State to the MENA region, and this was the case in 2019, with \$11.11 billion in sales to the Arab world. This represents a 6.46 percent increase over 2018 levels.

The State of Washington, on the strength of Boeing aircraft sales to the MENA region, clinched the #2 spot among top States exporting to the Arab world. Washington generated \$5.31 billion in exports in 2019, down 13.72 percent from 2018, perhaps reflecting business losses associated with grounding of the 737 MAX aircraft. Rounding out the top three exporting States was California, with \$4.25 billion in exports to MENA, representing an increase of 3.55 percent from 2018 levels. California's leading sector has historically been agricultural products, accounting for a significant share of that State's goods exports to the Arab world.

economic activity around the globe, including the MENA region. Tariffs had an impact on U.S. manufacturers that depend on Chinese suppliers, leading to higher costs for intermediate inputs, thereby making U.S. products less competitive in international markets like the Arab world. By September 2019, according to an index of the Institute for Supply Management, U.S. manufacturing dropped to the lowest reading in more than 10 years. U.S. manufacturing began to pick up by year-end on the strength of U.S. automotive production and a phase-one trade deal with China, but the outlook for 2020 and beyond remains hazy.

The Strength of the U.S. Dollar – America’s economy is widely regarded as the most robust in the world, making the U.S. dollar more attractive to investors around the globe. This has the practical effect of strengthening the U.S. dollar against other currencies, thereby making American exports less competitive in global markets. When President Donald Trump took office, he promised to make the greenback “stronger and stronger.” In 2019, recognizing the negative impact of a strong dollar on U.S. exporters, he worked to bring down the U.S. Dollar Index. That index rose to over 99 in September 2019 – marking a two-year high – but there were signs by year-end that the index may be on track to drop in 2020, which would be good news for American exporters.

Global Competitors Making Inroads in MENA – In the MENA region, commerce sometimes takes its cue from foreign policy. When President Donald Trump visited Saudi Arabia in 2017, for example, the Kingdom promised to purchase U.S. goods worth hundreds of billions of dollars. However, as American business leaders know very well, the United States is not the only game in town.

In 2019, some of America’s biggest competitors – led by Russia and China – made major inroads into what have traditionally been U.S. domains.

In that pursuit, no country was more effective than Russia which, a decade ago, played a relatively modest role in the region. Today, Russia has become a major player in the Middle East, and Russian dignitaries (and military advisors) may be found across the region. In October 2019, President Vladimir Putin received a “czar’s welcome” in Riyadh. During the visit, the two sides signed more than a dozen memoranda of understanding covering the fields of energy, petrochemicals, transport and artificial intelligence. Against this backdrop of growing influence by Russia, China, and other competitors, U.S. companies are in danger of losing market share over the long-term.

REGIONAL FACTORS HOLDING BACK U.S. EXPORTS

Exports to the MENA region climbed in 2019, but they remained constrained by a number of regional factors.

Civil Wars & Proxy Wars – Civil wars and proxy wars across the region continue to sap resources from more productive pursuits.

Wars in Syria, Yemen, Libya, and other nations continue to rage, sometimes pitting regional players against each other. While some might argue that war is good for economies – especially during the reconstruction phase – there are few “silver linings” in the dark cloud of regional wars. Funds that might otherwise be spent on economic development are being diverted to provide weapons, ammunition, food, medicine, shelter, and schooling for

Arab world continues to be a strong destination for U.S. exporters”.

U.S. goods exports to the MENA region grew by four percent over the past year, perhaps helping to replace some of America’s lost export business to North America (Canada & Mexico) and Asia, the two largest destinations for U.S. exporters.

U.S. exports to Canada & Mexico fell from \$565.22 billion in 2018 to \$548.77 billion in 2019, a loss of 2.91 percent. For the Asia region (not including Arab countries), U.S.

exports fell from \$523.71 billion in 2018 to \$508.27 billion in 2019, a loss of 2.94 percent.

“TOP TEN” EXPORT DESTINATIONS

The top five destinations in MENA for U.S. goods have historically revolved around energy-producing nations. But in 2019, Morocco broke into the “Top Five” for the first time, perhaps highlighting the effectiveness of the U.S. – Morocco Free Trade Agreement (FTA). The top five nations were: United Arab Emirates (\$20.04 billion), Saudi Arabia (\$14.29 billion), Qatar (\$6.46 billion), Egypt (\$5.49 billion), and Morocco (\$3.48 billion).

The “Second Five” destinations included Kuwait (\$3.17 billion), Oman (\$1.94 billion), Jordan (\$1.47 billion), Bahrain (\$1.41 billion), and Iraq (\$1.28 billion). It is notable that three of these five countries are Free Trade Agreement (FTA) signatories, suggesting – as in the case of Morocco – that the FTAs are giving a boost to medium-sized economies across the region.

The “Second Five” destinations included Kuwait (\$3.17 billion), Oman (\$1.94 billion), Jordan (\$1.47 billion), Bahrain (\$1.41 billion), and Iraq (\$1.28 billion). It is notable that

three of these five countries are Free Trade Agreement (FTA) signatories, suggesting – as in the case of Morocco – that the FTAs are giving a boost to medium-sized economies across the region.

The GCC countries, with significant security requirements and major infrastructure projects, continue to drive American exports to the region. U.S. sales to those six nations climbed from \$44.98 billion in 2018 to \$47.31 billion in 2019, representing steady growth of approximately five percent. Some of these nations are hosting signature global events – like Expo 2020 in Dubai and the 2022 FIFA World Cup in Doha – that offer major opportunities for American exporters.

GLOBAL FACTORS HOLDING BACK U.S. EXPORTS TO MENA

U.S. exports to the MENA region picked up in 2019, but they remained constrained by some key global factors that had an impact on international trade.

Unpredictable Oil Prices – Oil prices were somewhat volatile in 2019, making it difficult for planners in the Arab world to budget for big ticket projects that might require American products and expertise. The price of Brent crude oil, the international benchmark, averaged \$64 per barrel in 2019, down \$7 from its 2018 average. Lower oil prices also affected discretionary spending, which had a “ripple effect” across countries in the region (Egypt, Jordan, Bahrain, etc.) that are accustomed to largesse provided by their oil-producing neighbors.

U.S. – China Trade War – Trade relations between the U.S. and China deteriorated throughout much of 2019, depressing

POSTING FIRST RISE SINCE 2014, U.S. EXPORTS TO ARAB WORLD UP 4 PERCENT TO \$62.64 BILLION IN 2019



According to new U.S. Government data analyzed by the National U.S. Arab Chamber of Commerce (NUSACC), exports of U.S. goods to the Middle East and North Africa (MENA) rose in 2019 to \$62.64 billion, an increase of four percent over 2018 sales (\$59.96 billion). This is the first time since 2014 (\$71.47 billion) that U.S. goods sales to the MENA region have rebounded.

Among major economies in the region, sales to Qatar outpaced the others, with growth of 45.6 percent from 2018 to 2019. Smaller economies in the region showed significant growth, led by Somalia (113.19 percent), Libya (69.59 percent), Yemen (41.25 percent), and Djibouti (36.67 percent).

At the other end of the scale, sales of U.S. goods to Syria plummeted by 82.89 percent in 2019 to \$8.6 million.

The United Arab Emirates (\$20.04 billion) and the Kingdom of Saudi Arabia (\$14.29 billion) continued to be the two largest destinations by far for U.S. goods in the Arab world. Together,

these two countries accounted for 55 percent of total U.S. goods exported to the MENA region in 2019. The six countries constituting the Gulf Cooperation Council (GCC) nations accounted for three-quarters of U.S. goods exported to the Arab world in 2019, totaling \$47.3 billion in sales.

“After several years of declining sales to the MENA region, American goods exports rebounded in 2019”, noted David Hamod, NUSACC’s President & CEO. “This is great news for American manufacturers, farmers, ranchers, and other innovators, whose order books have suffered in major markets around the world. The

مجموعة
شركات نھاس

N

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP



HEAD OFFICES

Telephone: (+963 11) 2234000 – 2233000 | Fax: (+963 11) 2235004 – 2228861

E-mail: info@nahas.sy | Website: www.nahasgroup.com



بنك بيروت
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new **State-of-The-Art Contact Center** that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

 1262

